



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

شعبة: مالية و محاسبة

تخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

عنوان:

تقييم الأداء المالي لشركة التأمين

دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين - وكالة مستغانم -SAA

- تحت إشراف الأستاذ :

أ/ قوديح جمال

- من إعداد الطالب :

أوبا بن ذهبية

أعضاء اللجنة

جامعة مستغانم

أستاذنا رئيسا

أ/قوديح جمال تركي

جامعة مستغانم

أستاذنا مناقشا

أ/ دحمان حمد

جامعة مستغانم

أستاذنا مناقشا

أ/ تيفاني

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عزوجل فيهما "وَقُلْ رَبِّي إِذْخَمَّهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية - أطال الله في عمرها -

إلى جميع الإخوة والأخوات

والزملاء والأصدقاء وخاصة صديقي العزيز 'غالي محمد مصطفى' وإلى كل من تجمعني بهم المودة والرحمة

وإلى كل من مد لي يد المساعدة.

التشكرات

الحمد لله الذي انعم علينا بالنعمة الإسلام والذي وفقنا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على اشرف هادي

الأمم من الظلمات إلى النور سيدنا "محمد صلى الله عليه وسلم"

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان والامتنان إلى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

ونخص بذكر الأستاذ المشرف 'قوديح جمال'

كما أتقدم بشكري إلى كل عمال وكالة التامين مستغنام دون استثناء وإلى كل من توجه إلي بالنصيحة أو قدم لي

معلومة ، كما لأنسى أن اشكر الأستاذ 'خليفة' على مساعدته .

شكراً

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
ص 30	جدول الميزانية (جانبا الأصول)	جدول رقم (01)
ص 31	جدول الميزانية (جانبا الخصوم)	جدول رقم (02)
ص 33	حسابات النتائج	جدول رقم (03)
ص 34	جدول التمويل	جدول رقم (04)
ص 36	جدول تدفقات أموال الخزينة	جدول رقم (05)
ص 65	كشف الميزانية المالية 2014	جدول رقم (06)
ص 66	كشف الميزانية المالية 2015	جدول رقم (07)
ص 67	جدول حساب نسب السيول	جدول رقم (08)
ص 68	جدول حساب نسب الهيكلية	جدول رقم (09)
ص 69	جدول حساب نسبة الملاءة المالية	جدول رقم (10)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (01)	بنية الميزانية الاقتصادية	ص 32
شكل رقم (02)	الحالة الأولى لرأس المال العامل من أعلى الميزانية	ص 46
شكل رقم (03)	الحالة الثانية لرأس المال العامل من أعلى الميزانية	ص 46
شكل رقم (04)	الحالة الثالث لرأس المال العامل من أعلى الميزانية	ص 47

الفهرس

- الاهداءات

- التشكرات

- قائمة الجداول

- قائمة الأشكال البيانية

- قائمة الملاحق

- المقدمة العامة

- الفصل الأول : الإطار العام لشركة التأمين

- تمهيد

- المبحث الأول: ماهية التأمين

- المطلب الأول: : نشأة ومفهوم التأمين

- المطلب الثاني: مبادئ التأمين وعناصره

- المطلب الثالث: الأركان التأمين وأنواعه

- المبحث الثاني: شركات التأمين

- المطلب الأول: تعريف شركات التأمين

- المطلب الثاني : تصنيف شركات التأمين

- المطلب الثالث : وظائف الرئيسية لشركات التأمين

- المبحث الثالث : استثمار ورقابة الدولة في شركات التأمين

- المطلب الأول : استثمار الدولة في شركات التأمين

- المطلب الثاني : أشكال استثمار في شركات التأمين

- المطلب الثالث : رقابة الدولة على شركات التأمين

- خلاصة

- الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي

- تمهيد

- المبحث الأول : مفاهيم حول تقييم الأداء المالي
- المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي
- المطلب الثاني : أسس ومراحل تقييم الأداء في المؤسسة
- المطلب الثالث : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

- المبحث الثاني : التحليل المالي
- المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أهميته
- المطلب الثاني : أساليب التحليل المالي و أهدافه
- المطلب الثالث : الأطراف المهمة بالتحليل المالي و تقييم الأداء المالي

- المبحث الثالث : معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي
- المطلب الأول : تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات التوازن المالي
- المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات المردودية و الربحية
- المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات النمو و الرفع
- خلاصة

- الفصل الثالث : تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين SSA
- التمهيد
- المبحث الأول : إطار الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين - وكالة مستغانم SAA).

- المطلب الأول : تاريخ تأسيس الشركة الوطنية للتأمين SAA.
- المطلب الثاني : هيكل التنظيمي لشركة الوطنية لتأمين SAA
- المطلب الثالث : نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA.

- المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين SSA

- المطلب الاول : الميزانية المالية (2015/2014)
- المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة
- المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الإستقلالية المالية .

الخلاصة

الخاتمة العامة

مقدمة عامة

تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد.

فبغض النظر عن كونها تعمل على حماية الفرد المؤمن لها من مختلف المخاطر التي يتعرض لها وذلك من خلال عقد التأمين الذي يسمح لشركات التأمين بتغطية الخسائر المترتبة عن هذه المخاطر أو تقليل منها بحيث يعتبر الفرد أيضا حامي الاقتصاد الوطني عن طريق دفع الأقساط و الاشتراكات وعملية إعادة التأمين لبعض الأخطار، إلا أن شركات التأمين في شكلها المعاصر في الوقت الحاضر لم تعد تهدف فقط لحماية الأفراد عبر رد الخسائر ودفع التعويض بل أصبحت تسعى إلى هدف قومي يرمي إلى المدى البعيد من خلال صناعة التأمين والتي تعمل على جمع المدخرات الوطنية من الأفراد المجتمع وتنميتها واستثمارها الاستثمار الأمثل بما يتوافق مع سياسة البلاد اقتصاديا واجتماعيا.

وهذا مدفع شركات التأمين بمختلف أنواعها على محاولة رفع مكانتها في السوق بالتركيز ها على تعزيز المركز المالي لها، بما يسمح لها بالتحقيق أهدافها، وحتى يكون المركز المالي ذو مستوى عالي ومتميز اهتمت شركات التأمين أكثر فأكثر بتقييم الأداء المالي، الذي أصبح إحدى الموضوعات الأساسية التي يجب تركيز عليها في المرحلة الراهنة ، وبالخصوص شركات التأمين الجزائرية التي تعاني من نقص فعالية الأداء المالي الذي يعتبر أداة الرقابة المالية للشركة ، والتي تضمن قدرتها على الاستمرارية في مزاوله نشاطها على أكمل وجه، حيث إن عملية تقييم وقياس الأداء المالي تخضع إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التحليل المالي، التي توضح الوضعية المالية للشركة وتكشف عن الأخطاء والانحرافات التي تتسبب في فشل المؤسسة أو الشركة.

وبناء على ما تقدمنا به نقوم بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة والتي هي على النحو التالي:

"ما مدى فعالية معايير ومؤشرات التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي لشركة التأمين؟"

- ومن خلال هذه الإشكالية تدرج التساؤلات التالية:

- ما هي شركات التأمين؟

- ماذا يقصد بتقييم الأداء المالي؟

- ما هو التحليل المالي وفيما تتمثل مصادره؟

- كيف تساهم بعض معايير ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي؟

ولالإجابة على هذه الأسئلة يمكن صياغة بعض الفرضيات حتى نصل إلى قياس حقيقي يبرهن مدى صحتها و إثباتها، وذلك من خلال مقارنتها بالنتائج التي تظهر في الأخير عبر ما سوف نتوصل إليه أثناء الدراسة مع إعطاء التوصيات الممكنة.

2- الفرضيات:

- شركات التأمين هي مؤسسة مالية غير بنكية تقوم بتوفير التأمين للمؤمنين لها.

- يقصد بالأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة والذي يحدد قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، بحيث عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لها أهمية ودور كبير في استمرار نشاطها وكذا تحسين المركز المالي لها كما تحفز في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للمؤسسة الاقتصادية.

- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي بموجبها عرض نتائج الأعمال على إدارة المشرفة، إذ يبين عرض المعلومات ويبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب نجاح وفشل الأداء المالي والأداء الكلي للمؤسسة.

تتمثل مصادر التحليل المالي في القوائم المالية من بينها الميزانية المالية وحسابات النتائج وجدول تدفقات أموال الخزينة وغيرها.

- تساهم بعض معايير والمؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق إجراء عملية التحليل للبيانات والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية وبالجانب المالي وإعطاء صورة للوضعية المالية للمؤسسة. والتي تشمل هامش الأمان ، تحديد احتياجات رأس المال العامل، المدد ودية المالية وغيرها.

3- أهمية الموضوع:

للتقييم الأداء المالي أهمية و تأثير كبيرة في تحسين وضعية المالية للشركات التأمين والجانب الاقتصادي بصفة عامة حيث أصبح احد الموضوعات أكثر اعتمادا في تحقيق النجاح للمؤسسات المالية.

4- أهداف الدراسة:

- التعرف على شركات التأمين ومعاملاتها مع المؤمنين.
- إبراز أهمية استخدام معايير ومؤشرات في تقييم الأداء المالي.
- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة الشركة ومدى تحقيق أهدافها.
- إبراز علاقة الأداء المالي الجيد بنجاح الأداء الشركة بصفة كلية.
- تحديد أسباب وتحديات التي تعيق تقييم الأداء المالي.
- محاولة الاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي من خلال دراسة حالة شركة التأمين جزائرية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- من أهم أسباب اختيار لهذا الموضوع:
- الأسباب الموضوعية: وهي تتعلق بالموضوع ذاته.
- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- أهمية وفعالية الأداء المالي في نجاح المؤسسة.
- الاهتمام المتزايد من طرف مسؤولي المؤسسات بجانب تقييم الأداء المالي.
- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع للمكتبة الجامعية.
- الأسباب ذاتية: فيمكن تلخيصها فيما يلي:
- ميول والرغبة في معالجة هذا الموضوع.
- جاء اختياري بحكم التخصص الذي أدرس فيه.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل ظهور مفاهيم جديدة.
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.

6- منهج البحث:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لما هو مطروح في الإشكالية وشمل الموضوع من كل النواحي والجوانب حتى يكون أكثر إفادة، مع إثبات صحة الفرضيات، اتبعنا في بحثنا منهج وصفي تحليلي في عرض المفاهيم والمعلومات مع تفسير وتحليل هذه المعلومات وتعلق هذا بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على بعض البيانات

والمعلومات المتعلقة بالوكالة التأمين saa، تتمثل في بعض القوائم المالية كالميزانية المالية أثناء استعمال النسب المالية من أجل تشخيص الوضعية المالية للوكالة التأمين.

7- هيكلية البحث:

- قد قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين:

جانب نظري وجانب تطبيقي بحيث يتكون الجزء النظري الذي تناولناه من فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام لشركات التأمين، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ضم المبحث الأول ماهية التأمين بصفة عامة أما المبحث الثاني تضمن مفهوم وتصنيف ووظائف شركات التأمين، أما المبحث الثالث فخصص لاستثمار ورقابة الدولة على شركات التأمين.

بينما تكلمنا في الفصل الثاني عن تقييم الأداء المالي واحتوى أيضا هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الأول مفاهيم حول الأداء المالي، أما الثاني التحليل المالي، والثالث تقييم الداء المالي عن طريق مؤشرات التحليل المالي، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على الدراسة الميدانية لوكالة التأمين (SAA)، بمستغام فضم فصلا واحدا يحتوي على ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناولنا فيه نظرة شاملة عن شركة التأمين saa، والثاني تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية لوكالة التأمين saa، والمبحث الثالث بعض التفسيرات لوضعية المالية لوكالة و بعض الاقتراحات.

8- صعوبات البحث:

- كثرة المراجع مما أدى إلى صعوبة التمييز بين المصادر الصحيحة والخاطئة.
- عدم حصول على المعلومات الكافية أثناء الدراسة الميدانية بسبب انشغال الموظفين بأعمالهم.
- تحفظ المسؤولين على بعض معلومات هامة جدا تخص الجانب المالي للشركة.

الفصل الأول

تمهيد:

منذ أن بدأ الإنسان في التفكير وهو يسعى إلى محاولة إيجاد طريقة أو وسيلة تساعد على مواجهة الأخطار التي يتعرض لها خلال حياته، كما تمكنه من تحمل الخسائر المترتبة عن هذه المخاطر إلى أن توصل خلال بحثه إلى فكرة التأمين.

ومع مرور الوقت وظهور المؤسسات وشركات الاقتصادية واتساع مجالات النشاط الإنساني لتشمل مختلف أنواع الحياة، أصبح التأمين في العصر الحديث ضرورة ملحة لمواجهة الأخطار بحيث لا يمكن للأفراد والمجتمعات إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتأمين هو الوسيلة المثلى التي يمكن الاعتماد عليها في حماية رؤوس الأموال والممتلكات وغيرها وحتى الأفراد والأسر والعائلات، والمجتمعات ككل، من الأخطار الممكن التعرض لها.

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التأمين.

المبحث الثاني: شركات التأمين.

المبحث الثالث: استثمار ورقابة الدولة على شركات التأمين.

1-مدخل إلى التأمين:

يمثل التأمين أهم وسيلة توفر الاطمئنان للأفراد والمؤسسات المؤمنين مقابل تغطية الخسائر الناتجة عن الأخطار التي تحدث بغير عمد أو إثر العوامل الطبيعية، ويعتمد التأمين علمبدأ هام هو مساهمة الكثرة في تحمل الخسائر التي تحل بالقلة، أي يقوم على أساس توزيع النتائج الضارة للخطر على جماعة من الأفراد حتى لا يتحمل المتضرر العبء وحده.

ونظرا للدور الهام الذي يلعبه التأمين من خلال منحه الأمان للمؤمنين لهذا سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى نشأة ومفهوم التأمين.

1-1- نشأة ومفهوم التأمين

سوف نتناول في هذا المطلب تاريخ نشأة التأمين، ومفهوم التأمين.

1-1-1: تاريخ نشأة التأمين

ظهرت فكرة التأمين لدى المجتمعات البشرية القديمة بغية الحد من الأخطار المحيطة بهم مثل خطر الحريق، وقد أدى الخوف من هذه الأخطار، إلى تضامن المجتمعات البشرية وتعاونهم للحد منها وتعتبر فكرة التضامن والتعاون لمواجهة الخطر والعمل على الحد من أضراره الخطوة الأولى لفكرة التأمين¹.

وقد حدثنا التاريخ القديم انه في مجتمعات الحضارات القديمة كحضارة الفرعونية في مصر حيث أن "سيدنا يوسف عليه السلام" كان يقوم بتخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات الجفاف الآتية، حيث كانت تعتبر عن الحيفة والحذر من الوقوع المخاطر وبالتالي تحقيق الأمان.

وفي عهود الحضارة القديمة كالإغريقين والبابليين ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحار ولكن مخاطر القرصنة البحرية وغرق السفن أدى إلى نشوء ما يعرف (بقرض البحري) وهو عبارة عن رهن السفينة ذاتها كضمان مقابل فائدة، أما في حالة غرقها، أو تعرضها لعمليات قرصنة بحرية فان القرض وفوائده يعتبران من حق مالك السفينة ولا يتم سدادها إلى المقرض حتى ظهر في أوائل القرن الخامس عشر (التأمين البحري) في صورة مخالفة عن القرض البحري على أيدي الإسبان والبرتغال، إلى أن وصل إلى الصورة التي يوجد عليها حديثا بصدر قانون التأمين البحري في إنجلترا عام 1601.

¹ - حديدي معراج، مدخل لدراسة القانون الجزائري، دوان المطبوعات الجامعية 1999، ص 6.

وبالنسبة للتأمين على الحياة، فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري ذلك لان عقود التأمين البحري، قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة، وبظهور الثورة الصناعية في القرن 18 ظهر التأمين على الحياة الصناعية وأيضا على الحياة الاجتماعية¹.

وآثر حريق الذي شب في لندن عام 1666 واتهم حوالي أكثر من 13 ألف منزل بما يفوق 85 من مباني المدينة، اثر هذا ظهر التأمين على الحريق.

وفي عام 1840 ظهرت أول مؤسسة لضمان تأمين على الحوادث الشخصية في لندن ثم التأمين على السيارات وتأمين من أخطار الطيران وذلك ناتج من التطور التكنولوجي.

1-1-2: مفهوم التأمين: قد تعددت تعارف التأمين من أهمها مايلي:

(1) تعريف التأمين لغة:

التأمين في اللغة العربية مشتق من كلمة الأمن ويعني الأمان وطمأنينة النفس بزوال الخوف ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم " ءَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ " ² وكذلك " وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا " ³. ومنها التأمين على الدعاء وهو قوله أمين أي استجب.

و تدرج تحت كلمة التأمين عدة تعاريف من بينها:

يعرف (فريدمان) freedman: التأمين بأنه: الفرد الذي يشتري تأميناً ضد الحريق على منزل يمتلكه يفضل أن يتحمل خسارة مالية صغيرة ومؤكدة تتمثل في قصد التأمين بدلا من أن يبقى متهاونا خليط الاحتمال للخسارة المالية الكبيرة قيمة المنزل بأكمله، واحتمال بان لا يخسر شيء وذلك بفضل حالة التأكد من عدمه.

كما يعرف (بوسن) besson: التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بان يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر. ⁴

حسب الفقيه (جيرار): التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين المهتدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له. ⁵

¹ - أقاسم نوال، دور نشاط تأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، دفعة 2001، ص 38.

² - سورة قريش الآية 3.

³ - سورة البقرة آية 125.

⁴ - أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁵ - إبراهيم أبو النجا، الاحكام العامة، طبقا لقانون التأمين والتأمين الجديد، الجزء الأول، دار النشر، د م ج، 1989، ص 45.

(2) تعريف التأمين اصطلاحاً:

يعني الاتفاق الذي تتحمل بموجب شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، مقابل دفعات يسدها المتعاقدون مع الشركة التأمين تمثل أقساط التأمين.¹

(3) التعريف القانوني:

يمكن تعريف التأمين الناحية القانونية حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه إن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً، أو إي تعويض مالي آخر فيحال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمن له للمؤمن).²

(4) التعريف الاقتصادي:

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه " أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كافي من الوحدات المعرضة لنفس الخطر، كالمصنع كالسيارة والمنزل... الخ، لجعل الخسارة التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر "

(5) التعريف الفني:

بما إن التأمين يكون علاقة قانونية تربط المؤمن له بالمؤمن، فانه يعتبر كذلك عملية تقوم على أسس فنية ومن التعارف التي اهتمت بالجانب الفني نجد تعريف (هيمر) الذي يعرفه على انه (عملية يحصل بمقتضاها احد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقيق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويعتمد في ذلك على قانون الأعداد الكبيرة، وحساب الاحتمالات وكذلك إجراء المقاصة بين الأخطاء كما يمكن له اللجوء في سبيل ذلك إلى فنيات أخرى كإعادة التأمين والتأمين المشترك.³

ومن بين الأسس الفنية للتأمين نذكر ما يلي:

أ/ تجميع الخسائر: التجميع أو المشاركة في الخسارة هي جوهر التأمين، وتعني أن خسائر العدد القليل يتم توزيعها على مجموعة كلها، ويتم استبدال الخسارة الفعلية بمتوسط الخسارة إضافية إلى ذلك يشتمل على تجميع عدد كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر، لذلك يمكن استبدال قانون الأعداد الكبيرة لتقديم تنبؤ دقيق بشكل للخسارة

¹ - www.badre.com

² - مادة 619 من القانون المدني الجزائري.

³ - جورج إجاد، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة، محمد توفيق البلقاني آخرون، مصر، دار المريخ، 2006، ص 2.

المستقبلية، بشكل مثالي، أي يجب أن هنالك عدد كبير من الوحدات المشابهة المعرضة للخطر، والتي تتعرض لنفس.

مصادر الخسارة وهكذا ينطوي التجميع على:

- مشاركة الخسارة من جانب المجموعة كلها.
- التنبؤ بالخسارة المستقبلية ببعض الدقة على قانون الأعداد الكبيرة.

ويقضي هذا القانون انه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر اقتربت النتائج الفعلية إلى حد كبير من النتائج المحتملة، والتي يتم توقعها من خلال عدد لانهاائي من الوحدات المعرضة للخطر، على سبيل المثال، إذا تم رمي عملة متوازنة في الهواء، فاحتمال مسبق الحصول على الصورة 50، إذا تم رميها مليون مرة سوف يكون العدد الفعلي تقريبا 500000، وهكذا كلما زادت عدد رميات العشوائية اقتربت النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة حتى تتضح الصورة وتكون أكثر دقة للقانون الأعداد الكبيرة.¹

ب/ سداد الخسائر العرضية: الخاصية الثانية للتأمين الخاص في سداد الخسائر العرضية، والخسائر العرضية تكون غير منظورة وغير متوقعة، وتحدث كنتيجة للصدفة، بتعبير آخر يجب أن تكون الخسارة عرضية فعلى سبيل المثال يحدث لشخص حادثه يكسر فيها ساقه وهنا تكون الخسارة عرضية.

ج/ نقل الخطر: هو تشتمل خطة التأمين الحقيقية على نقل الخطر، ونقل الخطر ويعني انه يتم نقل الخطر من المؤمن إلى المؤمن له (شركة التأمين) ، والذي يكون بشكل نموذجي في مركز مالي أقوى من المؤمن له إلى تحمل الخسارة، ومن جهة الفرد، الإخطار التي يتم نقلها بشكل معتاد إلى المؤمن تتضمن خطر الوفاة المبكر، المرض، العجز، دمار وسرقة الممتلكات، قضايا المسؤولية.

د/التعويض: الخاصية الأخيرة لتأمين هي تعويض الخسارة يعني تغطية الخسارة من طرف المؤمن (شركة التأمين) ليستفيد منها المؤمن له وهكذا إذا احترق منزل أحد الأفراد الخاضع للتأمين فان وثيقة التأمين صاحب المنزل سوف تعوضه الخسائر من طرف شركة التأمين.²

وباختصار لما ذكر من تعاريف سابقة نستنتج بان التأمين هو نظام يقلل من النتائج الضارة والسلبية لبعض الأخطار الظواهر الطبيعية والعامه، كما انه أيضا نظام يحد بقدر المستطاع من حالة القلق والتردد أثناء اتخاذ القرار

¹ - جورج إجاد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

² - نفس مرجع السابق، ص 3.

والذي يكون نتيجة مصاحبة لظاهرة عدم التأكد، وذلك عن طريق نقل عبء الخطر إلى هيئة أو شركة التأمين التي تتعهد بتعويض كل أو جزء من قيمة الخسارة التي تنتج بسبب الخطر.

1-2. مبادئ التأمين وعناصره:

1-2-1: مبادئ التأمين: يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها:¹

1-1-2-1-1: مبدأ حسن النية: يلتزم المتعاقدان بإدلاء بجميع البيانات ومعلومات التي يقوم عليها عقد التأمين فيكون تصريح أولاً من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات وشروحات التي تخص عملية التأمين، إما المؤمن (شركة التأمين) يجب أن يبين بوضوح وشروط العقد وكل ما يتعلق به، ويلزم هذا المبدأ كافة أطراف المتعاقدة بتوافر حسن النية ما قبل عملية التعاقد وأثناءها وخلال فترة سريان العقد، وهذا حتى تتم عملية التأمين في شكل نقي بعيداً عما يشوبها من غش وتضليل بطريقة متعمدة قد تؤثر في شكل أو مضمون العملية التأمينية.

1-1-2-1-2: مبدأ المصلحة التأمينية: يقوم عقد التأمين أساساً على حماية مصلحة المؤمن له أو المستفيد، ويشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن والمؤمن له وذلك بالاستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون عنصر المؤمن واضح وقابل للتضرر وهذا ما يعكس المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد.

1-1-2-1-3: مبدأ السبب القريب: ويقضي هذا المبدأ بأنه لا يؤخذ إلا السبب القريب في وقوع الخطر للمؤمن وليس السبب البعيد، والمقصود بالقرب هنا السبب لا الزمن، أي السبب المباشر الذي أدى وقوعه إلى سلسلة من الحوادث أدت في نهاية إلى وقوع الخطر المؤمن منه.

1-1-2-1-4: مبدأ التعويض: في عقود التعويضات لا يجوز أن يحصل المؤمن له على تعويض أكبر من قيمة الخسارة الفعلية والمحقة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، وعلى ذلك فإن مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين يعتبر الحد الأقصى للتعويضات ولا يجوز دفع تعويضات تزيد عن مبلغ التأمين، ويطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.

1-1-2-1-5: مبدأ المشاركة في التأمين: حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقاً لنسبة تأمين أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

1-1-2-1-6: مبدأ الحلول في الحقوق: وينص هذا المبدأ على أنه للمؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة المتسبب في وقوع الخطر المؤمن منه وتحقق الخسائر المادية ذلك في حدود مبلغ التعويض المدفوع للمؤمن

¹ - مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992، ص 102.

له، وهذا يعني أن المؤمن له لن يحصل على مقدار التعويض إلا مرة واحدة ودون تكرار، وهذا المبدأ هو مدعم للمبدأ السابق.

1-2-2: عناصر التأمين:

بما أن التأمين عقد بين طرفين، مؤمن له من خلاله يتم الاتفاق على مبلغ معين هو القسط المؤمن كما يتحمل المؤمن إمكانية وقوع الخطر، حيث يتعرض المؤمن له في حالة وقوعه بمبلغ التأمين المحدد في العقد وعلى ذلك فان العناصر الجوهرية، في التأمين هي: الخطر القسط، مبلغ التأمين.¹

1-2-2-1: الخطر: هو ظاهرة ذات طابع معنوي، يبدو أثرها عند اتخاذ الفرد لقراراته اليومية، مما يترتب معه حالة الشك أو الخوف أو عدم تأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع أو قرار معين.

والخطر في مجال التأمين: هو ضرر متوقع الحدوث على احتمالات التي تتفاوت فيما بينها ومن بين احتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، عجز، أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل: الحريق التصادم، السرقة، الانهيار، غرق سفينة وغيرها من الأخطار.

ولكي يكون الخطر قابل للتأمين يجب:

- أن يكون الخطر حادث محتمل الوقوع أي يقوم على فكرة الاحتمال.
- أن يكون الخطر حادثا مستقلا: إذ لا يكون التأمين على الخطر وقع.
- أن لا يكون متوقع بمحض إرادة احد الطرفين: فقدان عنصر الاحتمال وأصبح تحقق الخطر هنا بمشيئة هذا الطرف

- أن يكون مشروعا غير مخالفا للنظام العام: لا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على أعمال التهريب أو المتاجرة بالمخدرات.

كما تدرج عدة أنواع من الأخطار أهمها:

- **الخطر الثابت والخطر المتغير:** فالتأمين على الحريق هو التأمين من خطر ثابت لان احتمالات تحققه واحد خلال مدة ثابتة سواء يكون الحريق أو لا يكون، أما التأمين على الحياة فهو خطر متغير لأنه يواجه هذا الخطر في مراحل متغيرة من حياته لان المدة غير ثابتة.

¹ -حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين **saa**، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة الأعمال، (غير منشورة)، جامعة الشلف الجزائر، 2007، ص50.

- **الخطر المعين والخطر الغير معين:** يكون الخطر المعين إذا كان المحل الذي يقع عليه قد تحقق شخصا كان أو شيئا معيناً وقت التأمين، أما الخطر غير المعين فيكون إذا كان المحل الذي يقع عليه تحقق غير معين وقت التأمين، وإنما يتعين وقت تحقق الخطر.

1-2-2-2: القسط: هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه والقسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له، ذلك لان المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية الخطر الذي يتعرض المؤمن له، لذلك يعتمد على مبدأ تناسب القسط مع الخطر وفقاً لقوانين الإحصاء، ويتكون القسط الذي يدفعه المؤمن له كي يحصل على تأمين ما من عنصرين هامين:

- **القسط الصافي:** هو مبلغ الذي يكفي لتغطية الأخطار إذا تحققت، بحيث يكون القسط معادلاً لقيمة الخطر ويكون تحديد القسط صافي بالاعتماد على مبادئ الإحصاء بتقدير كلفة الحوادث لسنة ما وإحصاء عدد الأخطار أو عدد العقود الموافقة لتأمين هذا الخطر.

ونحصل على قسط صافي كما يلي: **القسط الصافي = كلفة الحوادث + عدد الأخطار.**

- **مصاريف العقد:** هي مصاريف تسيير عقد تأمين على أعباء شركات التأمين، تضاف إلى القسط الصافي كذلك يتحملها المؤمن له، أما بالنسبة إلى الربح فان نسبة من الربح ضمن علاوات القسط فتزيد من مقدار القسط.

1-2-2-3: مبلغ التأمين: يتمثل في الأداء الذي يلتزم به المؤمن في نهاية في مبلغ من النقود تدفع إلى مؤمن له تحقق الحادث المؤمن منه ويختلف تحديد الأداء المؤمن في تأمين الأشخاص عنه في تأمينه الأضرار ففي تأمين الأشخاص يكون مبلغ التأمين محدد باتفاق بين المؤمن له والمؤمن دون أية علاقة بين مبلغ التأمين وما سيلحقه من ضرر حيث يكون القسط منه الادخار وتكون رأس المال عن طريق دفع أقساط معينة، أما في تأمين الأضرار فيتحدد المبلغ بثلاثة عوامل:

- مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد.

- مقدار الضرر الذي يلحقه المؤمن له

- قيمة الشيء المؤمن عليه.

1-3-3- أركان التأمين وأنواعه

1-3-1: أركان التي يقوم عليها التأمين:

عند إجراء العملية التأمينية، توجد عدة عناصر يعتمد عليها الأطراف المتعاقدة لهذه العملية لابد من وجودها بشكل أساسي وبوضوح لا لبس فيها، ويكون ذلك لأي عملية تأمينية على اختلاف الأنواع والأطراف، وان اختلف وجود هذه العناصر في بعض التأمينات، فإنما يكون ذلك للظروف الخاصة بغرض التأمين، وعموما فكل الأنواع التأمينية متفقة في وجود عناصر التأمين من حيث الشكل العام ولو اختلفت بدرجات في محتواها وهي:¹

1-3-1-1: عقد التأمين: عقد التأمين عقد رضائي أي لا بد من وجود إيجاب والقبول، يعني العرض من جانب طالب التأمين والقبول من جانب شركة التأمين ويجب أن يتطابق الإيجاب مع القبول، فإذا تقابلتا تم العقد وأصبح القسط واجب السداد على المؤمن له وفي نفس الوقت يصبح التعويض إلزاما على المؤمن، ويتم إثبات هذا التعاقد عن طريق وثيقة التأمين (يطلق عليها أحيانا عقد التأمين)، وعليه عقد التأمين اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني، يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى "المؤمن" بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين مبلغ التأمين في مقابل أن يقوم الطرف الثاني "المؤمن له" والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ منتظمة "القسط" على أن يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه ويكون لصالح "المستفيد"، حيث أن المستفيد قد يكون الشخص نفسه المؤمن له أو شخص آخر يشترط أن يكون التأمين لصالحه.

1-3-1-2: وثيقة أو بوليصة التأمين:

يتم التأمين عن طريق إصدار المؤمن (شركة التأمين) لوثيقة التأمين أي إنها وسيلة لإثبات وتنظيم الاتفاق الذي يتم بين المؤمن له والمؤمن، وهي عبارة عن نموذج كتابي مكون من عدة أجزاء، ويختلف مضمون هذه الأجزاء من فرع تأمين لأخر، وتتخذ هذه الوثيقة صوراً باختلاف الغرض منها ومن أهمها:

أ) وثيقة التأمين الفردية: وتصدر لتغطية شخص أو شيء موضوع التأمين محدد من خطر تأميني مفرد محدد لصالح مستفيد محدد أيضا.

ب) وثيقة التأمين المركبة: ويطلق عليها أحيانا وثيقة التأمين الشاملة أو وثيقة تأمين جميع وتصدر لتغطية عدة أخطار غير متشابهة بالنسبة لشخص أو شيء موضوع التأمين مفرد وبالنسبة لمستفيد محدد.

¹ - مختار محمد الهانسي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ج) وثيقة التأمين الجماعية: تصدر هذه الوثيقة لتغطية أشياء متشابهة من خطر واحد محدد لصالح مستفيدين متعددين.

1-3-1-3: أطراف التعاقد:

- الطرف الأول: يسمى بالمؤمن وهو الهيئة أو الجهة التي تتولى دفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.

-الطرف الثاني: يطلق عليه المؤمن له أو المستأمن وهو الشخص أو صاحب موضوع التأمين أو المنفعة فيه.

1-3-1-4: القسط أو مقابل التأمين:

وهو المقدار النقدي الذي يلتزم المتعاقد بدفعه بصورة أو بأخرى إلى المؤمن، وذلك مقابل العملية التأمينية، أي مقابل الحماية التأمينية التي يضمنها المؤمن للمؤمن له، حيث يقوم المؤمن في هذه الحالة بالوفاء بالتزام عن طريق دفع مبلغ التأمين المتفق عليه أو مقدار التعويض اللازم، ولا يعتبر التامين نافذا إلا بعد تسليم وثيقة التأمين ودفع القسط الأول.

1-3-1-5: مدة التأمين:

يشمل الاتفاق طرفا التعاقد وثيقة التأمين على تاريخ بداية سريان الوثيقة وتاريخ انتهاء سريانها أي يتم تحديد المدة التي يتمتع المؤمن له خلالها بالتغطية التأمينية من قبل المؤمن.

1-3-1-6: مبلغ التأمين:

يمثل التزام المؤمن اتجاه المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه، وقد ينص في وثيقة على مبلغ التأمين صراحة كما هو الحال في تأمينات النقدية (وهي التي يتعذر فيها تحديد قيمة الخسارة عند تحقق الخطر المؤمن منه) لذا يتم الاتفاق على دفع قيمة محددة عند تحقق الخطر يسمى هنا بمبلغ التأمين ويتم دفعه بالكامل عند تحقيق الخطر المؤمن منه أما في تأمينات الخسائر (وهي التأمينات التي من السهل فيها تحديد قيمة الخسارة الفعلية عند تحقق الخطر المؤمن منه) فان الأمر يختلف حيث يمثل مبلغ التأمين الحد الأقصى للالتزام المؤمن وهو التعويض حيث أن التعويض هنا يتوقف على قيمة الخسارة الفعلية بشرط ألا يزيد التعويض عن مبلغ التأمين المحدد بالوثيقة.

قد تختلف قيمة مبلغ التأمين الموضح بالوثيقة عن قيمة الشيء موضوع التأمين فإذا تساوى مبلغ التأمين مع قيمة الشيء موضوع التأمين سمي التأمين هنا بالتأمين الكافي، ولكن إذا كان مبلغ التأمين اقل من قيمة الشيء موضوع التأمين سمي هذا التأمين بالتأمين دون الكفاية والعكس إذا كان مبلغ التأمين اكبر من قيمة الشيء موضوع التأمين سمي بالتأمين فوق الكفاية، وبالتالي يدفع المؤمن مبلغ الخسارة الفعلية بالكامل إذا كانت درجة الغطاء التأميني كافية أو فوق الكفاية لكن إذا ما كانت درجة الغطاء التأميني دون الكفاية تطبق قاعدة النسبية عند حساب قيمة التعويض أي أن:

قيمة التعويض = قيمة الخسارة الفعلية: مبلغ التأمين

قيمة الشيء موضوع التأمين

1-3-2: أنواع التأمين

يشمل التأمين العديد من التقسيمات، فيمكن تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض إلى تأمينات خاصة أو تجارية وتأمينات اجتماعية، بحيث أن نطاق تطبيق التأمين غير محدود فكلما تعددت الأخطار، ظهرت أنواع جديدة من التأمين، ويمكن تقسيم التأمين من حيث وجهة نظر عقد التأمين إلى تأمينات اختيارية، وتأمينات إجبارية، كما يمكن تقسيمه من حيث الخطر إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي:¹

1-3-2-1: تأمينات الأشخاص: هذا النوع يشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة

وتصبيهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم ومنها تأمينات المرض والإصابات والحوادث والزواج والأولاد والبطالة والشيخوخة والوفاة والحوادث الشخصية. وهنا يدفع المبلغ المتفق عليه دون ربط بين هذا المبلغ واستحقاقه للمستفيد وبين الضرر الذي تحقق عند وقوع الحادث²

1-3-2-2: تأمينات الممتلكات: يقصد بها تلك التي تستهدف تغطية الأخطار التي تصيب ما يملكه الفرد

سواء وقع الضرر كاملا على إجمالي ممتلكاته أو نسبيا على البعض منها، ومن أمثلتها عقود التأمينات الحريق أو السرقة أو التلف أو الهلاك.³

1-3-2-3: التأمين على المسؤولية المدنية: قانونا أن كل شخص سبب ضررا لغيره، مسؤولا بالتعويض عن

هذا الضرر، ومن نشأت فكرة التأمين من المسؤولية المدنية تجاه الغير ويمكن أن يعتبر الشخص مسؤولا عن التعويض في الحالات التالية:

- إما بسبب خطئه الشخصي.

- إما نتيجة أضرار حلت بالغير بسبب آليات أو أشياء أو حيوانات موجودة تحت إشرافه أي عندما يكون مسؤولا قانونيا.

واهم هذه التأمينات هي:

¹ - أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² - فاطمة مروة، فنون التجارية، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1993، ص 64، ص 65.

³ - أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية 2002/2003، ص 10.

أ) تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الأعمال، من إصابات العمل وأمراض المهنية التي تلحق الضرر بالغير.

ب) تأمين المسؤولية المدنية للبائعين من مواد غذائية، وأصحاب المهن من المهندسين والأطباء والصيادلة والمحاسبين والمقاولين.

ج) تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات والأراضي التي سببها في إلحاق الضرر بالغير¹ ويطلق على تأمينات المسؤولية "تأمينات الدين" أو "تأمينات الخصوم" ولذلك تتدخل ثلاث عناصر: المؤمن، المؤمن له المسؤول، المتضرر، وهذا الأخير لا يكون طرفاً في العقد والذي يمارس حقاً مباشراً على المؤمن في تعويضه عن الضرر.

ويسعى التأمين على المسؤولية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنحه المؤمن، فيمكن للمؤمن له إعادة رؤوس أمواله دون أن يتحمل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته وفي نفس الوقت تعويض الضحية عن كل الخسائر التي ألحقت به.

2- شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، لذا سنتعرض إلى تعريف شركات التأمين وكيفية تصنيفها ومختلف الأنشطة المرتبطة بها وتبيان سياستها العامة.

2-1: تعريف شركات التأمين وشروط تأسيسها

2-1-1: تعريف شركات التأمين:

هنالك عدة تعاريف لشركات التأمين نذكر منها:

- تعتبر شركات التأمين شركات ذات دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال في الأقساط التي يقدمها

¹ - فاطمة مروة، مرجع سابق ذكره، ص 65.

المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضاً شركات وصناديق الاستثمار.¹

- تعد شركات التأمين مؤسسات مالية غير بنكية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه، وتقوم شركة التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث فنقوم بتوزيعها على مجموعة المؤمنین لديها، لان ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنین جميعاً الذين يدفعون أقساط التأمين، وحسب العقد المبرم مع شركة وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين.²

1) عرفها فاضل محمد نوري الشمري على أنها "مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها بدفع التعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها".³

2) كما يمكن تعريفها على أنها "منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح حيث تقوم الشركة بتجميع الأقساط من المؤمن واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب".⁴

2-1-2: شروط تأسيسها:

تختلف الشروط الواجب توافرها في الشركات التأمين من الدولة لأخرى، والشروط المشتركة والعامه منها:

- 1- إجازة أو رخصة التأمين: حتى تتمكن شركة التأمين من مباشرة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل.
- 2- رأس المال: يشترط في الشركات التأمين أن لا يقل رأسمالها عن حد معين وهو يختلف من بلد لآخر.
- 3- السجلات والدفاتر: يشترط في الشركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي تتم من خلال تقييد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط.
- 4- استثمار الأقساط: تعتبر شركات التأمين وعاء ادخارياً كبيراً حيث تقوم بجمع الأموال من خلال الأقساط يدفعها المؤمن لهم واستثمارها إما مباشرة عن طريق إنشاء مشاريع خاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض

¹ - حناي عبد الغفار، أساسيات تمويل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 91.

² - عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، امارات 2006، ص 288.

³ - فاضل محمد نوري الشمري، النقود، والمصارف، مديرية دار الكتب، مصر، 1995، ص 161.

⁴ - أحمد نور وآخرون، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة، بيروت، 1986، ص 86.

- 5- الالتزام اتجاه المؤمن لهم: على شركات التأمين الالتزام بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة للمؤمن لهم عند وقوع الخطر.
- 6- الوديعة: هي عبارة عن مبلغ يتم إيداعه لدى السلطات النقدية وذلك لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للمؤمن لهم.
- 7- العمل على نشر وتطوير التأمين داخل المجتمع: وهذا بهدف تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية في المجتمع

2-2: تصنيف شركات التأمين.

يمكن تصنيف شركات التأمين حسب معيارين أساسيين هما:

المعيار القانوني، والمعيار الفني، وهذا فضلا على شركات إعادة التأمين.

2-2-1: أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني:

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني إلى ما يلي:

أ) شركات المساهمة: في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذي يختارون مجلس الإدارة بتولي تسيير الشركة الذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها وتحقق الخسائر المالية، فهي تتميز بكبير رأسمالها يضمنها عدد كبير من المساهمين.

ب) الجمعيات التعاونية: نقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشاركون في تغطية المخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، إذا أنها تنشأ برأسمال غير محدود كما انه يمكن لغير حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات، ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداده ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات التأمين المساهمة.

ج) شركات الصناديق: هذه الشركات تشبه شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهمها إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها وإدارتها تسيير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائد استثماراتها تأثير كبير فهو يعوض على ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

د) الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومة أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب والزلازل والبراكين فتقوم الدولة بدور المؤمن حيث تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز.

2-2-2: أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني:

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى ما يلي:

- **شركات التأمين على الحياة:** تمثل شركات التأمين على الحياة احد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فان شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة إلى سوق رأس المال.

- **شركات التأمين العام:** عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدى التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة ما يغطي تامين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار تتعرض لها المشحونة إما وثائق المسؤولية المدنية، فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.

2-2-3: شركات إعادة التأمين:

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين ا وان تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها، فتقوم شركات التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين، ويطلق على هذه العملية "إعادة التأمين".

تسمى شركة التأمين الأولى بالتأمين المباشر، بينما تلقب الشركة التي أعيد لديها التأمين بشركة إعادة التأمين.

2-3: الأنشطة والوظائف الرئيسية لشركات التأمين.

تعددت الأنشطة الرئيسية التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة من الأنشطة التي بمقتضاه يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها، ومن الصعب حصر كلفة العمليات الدورية لشركات التأمين، إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها، غير انه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين وتشمل:

إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط الواجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة وتحصيل تلك الأقساط، ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المقرر طبقاً للقانون

- القيام بعمليات إعادة التأمين

- تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها، وسدادها للمستأمنين طبقاً للعقود المبرمة معهم.

- تكوين الاحتياطات الفنية المختلفة.

وتتناول في هذا المطلب فكرة موجزة عن تلك العمليات:

2-3-1: عمليات وثائق التأمين:

تعددت وثائق التأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بجميع أنواعها، وتأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي، وعمليات تكوين الأموال، كما تتعدد أيضاً وثائق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات لتغطي أخطار الحريق، النقل البحري والبري والجوي، والمسؤوليات المتنوعة. وفي كل الأحوال تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملاً طلب التأمين أو معاينة الشيء موضوع التأمين، وبعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة من أصل وصورة، وبعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله، وتحرير إيصال بقيمة من أصل وصورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق ويتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة في نهاية كل فترة دورية إلى قسم الحسابات العامة.

2-3-2: عمليات إعادة التأمين:

قد تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود العمليات التأمينية تصل قيمة بعضها إلى مئات الآلاف من الدينار (أي مبالغ ضخمة) مما يعرضها لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة تحقيق الخطر المؤمن ضده مما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية، وبالتالي لا تتمكن الشركة من دفع الالتزامات المترتبة عليها ولذلك تقوم شركات التأمين بعملية إعادة التأمين أي تقوم بتحويل الجزء الزائد عن طاقتها الاستيعابية إلى شركة أخرى أو عدة شركات التأمين تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على النصيب من الأقساط، والذي يتم سداده من الإقساط التي تحصل عليها الشركة الأولى، أي المعيدة لتأمين من المؤمن الأصلي وهذا العقد يكون مبرم بين الشركة الأولى أي المتنازلة والشركة الثانية أي المستقبلية ولا يدخل المؤمن له في هذا العقد لأن العقد الذي أبرمه يكون بينه وبين الشركة الأولى.

2-3-3: العمليات الخاصة بالتعويضات:

التعويضات يقصد بها تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلا إلى المستأمنين، من خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده، أو انتهاء اجل الوثيقة، ويمكن تصنيفها ضمن تعويضات حياة وتكوين الأموال، تعويضات ممتلكات ومسؤوليات.

2-3-3-1: تعويضات الحياة وتكوين الأموال:

يقصد بها تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب الوفاة، أو انتهاء اجل الوثيقة أو وقوع الخطر المؤمن ضده، ولذلك نجد أن ترتيب التعويضات المدفوعة تبعا لسبب استحقاقها كما يلي:

- للوفاة: أي نتيجة وفاة الشخص المؤمن على حياته
- للوفاة: أي لانتهاء اجل الوثيقة
- بالاسترداد: أي نتيجة لقيام حملة الوثائق بتصفية وثائقهم واسترداد قيمتها
- معاشات: وهي تلك المبالغ المسددة في شكل معاشات دورية للمستأمنين أو ورثتهم
- بالإعفاء من سداد الأقساط: وذلك في حالة تحقيق الشركة لوفرات تمكنها من عمل تلك الإعفاءات.
- منح وتوزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط: وهي منح إما أن تدفع نقدا للمستأمنين أو تخفض بها قيمة الأقساط التي تستحق عليهم مستقبلا وذلك خصما من أرباح الشركة حسب ما تقتضيه من شروط الوثائق، بحيث تتمثل إجراءات السداد في تحديد إذن تعويضات تتضمن البيانات الكافية واللازمة عن العملية وموقعا عليه من قبل مسؤولي الشركة، بعدها يتم صرف التعويض للمستأمن أو المستفيد بموجب إذن صرف.

2-3-3-2: تعويضات الممتلكات والمسؤوليات:

وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر، المؤمن ضده ويتم تحديد قيمة تلك التعويضات بناء على مقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المستأمنين بشرط إلا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين وذلك يعكس الحال في حالة تعويضات الحياة وتكوين الأموال، حيث لا مجال لتقدير الخسائر وإنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعويض الذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين، وتتمثل إجراءات تقدير التعويضات وسدادها في تقديم المستأمن للشركة والأخبار عن الحادث والأضرار الناتجة عنه، فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحادث، وإعداد تقرير يتضمن قيمة الأضرار الناتجة عن الحادث، ويتولى قسم التعويضات بدور دراسة كافة المستندات المطلوبة واستيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض.

2-3-3-3: عمليات تكوين الاحتياطات الفنية:

تهتم قوانين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانيتها احتياطات خاصة بعمليات التأمين وذلك إلى جانب الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع وتكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى ويطلق على الأولى اصطلاح احتياطات تأمينية وهو اصطلاح يتفق في جوهره مع ما جرى العرف على تسميته في علم المحاسبة بالمخصصات التي يتم تكوينها بمقابل الالتزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلا ولذلك فمن الأنسب أن نطلق عليها اصطلاح مخصصات تأمينية أو مخصصات فنية بحيث ينطبق الشكل على الجوهر، وتلتزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها من قبل حملة الوثائق وللمستفيدين وتجدر الإشارة إلى انه إضافة إلى سبق ذكره من الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين فهناك نشاط آخر لا يقل أهمية، ألا وهو توظيف الأموال في الأسواق المختلفة وهذا ضمنا لحركة الأموال وعدم تجمدها.

3- استثمار في شركات التأمين :

الاستثمار في شركة التأمين والرقابة الدولة على هذه الشركات من أهم عملياتها لتطور الاقتصاد الوطني .

3-1: استثمار أموال شركات التأمين.

3-1-1: طبيعة الاستثمارات في شركات التأمين:

تسعى الشركة لامتلاك الاستثمارات على شكل أصول:

- تنمية أموالها عن طريق التوظيفات المالية، وتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية من جراء الاحتفاظ بالاستثمارات إلى حين ارتفاع قيمتها، ثم إعادة بيعها ثانية.

- توطيد العلاقات التجارية مع الشركات التي تستثمر فيها أموالها، أو الدخول في أخرى جديدة.

تكون غالبية الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأراضي والمباني أو الذهب وتصنيف الاستثمارات إلى نوعين هما: استثمارات قصيرة الأجل، استثمارات طويلة الأجل.

- استثمارات قصيرة الأجل: هي تلك التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة وتقنياتها عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال الدورة.

- استثمارات طويلة الأجل: هي التي يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة وعادة ما بقصد الاحتفاظ بها لمدة سنة أو أكثر.

يعد الاستثمار احد أنشطة الرئيسية لشركات التأمين، لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد على ماتسفر عنه نتائج هذا النشاط، وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها نتيجة لوجود أكثر من مصدر لحصولها على الأموال.

يقوم التأمين على الحياة بجمع المدخرات واستثمارها حيث تعتبر الأرباح والفوائد مصدر أساسي لتغطية التعويضات، أما في التأمينات العامة يكون الاهتمام الرئيسي حول ما إذا كان مجموع الأقساط المحصلة أكثر من التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم في نفس السنة، ومن هنا نستنتج أن النوع الأول يستثمر أمواله في استثمارات طويلة الأجل، إما الثاني فيوجه أمواله إلى استثمارات قصيرة الأجل.

3-1-2: خصائص اموال الشركات التأمين:

ان استثمار شركات التأمين تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي: السيولة، الضمان، الربحية.

3-1-2-1: السيولة: نعني بالسيولة توفير اموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، فالسيولة تهدف الى الوفاء بالالتزامات لتعزيز الثقة بالمؤسسة والاستمرار بالانتاج والتشغيل، كما يمكن للمؤسسة أن تواجه مشاكل فيالسيولة منها الحصول على الخسائر لاعمال المؤسسة وعدم تحديد الوقت المناسب لتدقيق الاموال المؤسسة والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها فاذا ما استمرت هذه المشاكل، فيجب على المؤسسة ان تصفي. ولتحقيق السيولة يجب على شركات التأمين توزيع استثمارتها، حسب طبيعة الالتزامات فهنالك التزامات دورية قصيرة الاجل، وهذه تتطلب وجود سيولة اموال تحت الطلب ويجب على الشركة المرعاة والاهتمام بهذا الجانب شأنه في ذلك السيولة بالنسبة للبنوك التجارية، فشركات التأمين تراعي السيولة ضمنا للوفاء وبتعهدات وتعويضات حملة الوثائق.

3-2-1-3: الربحية: تهدف جميع المؤسسات الى تحقيق الربحية والتي من خلالها يستمر بقاءها، فيتحقق الربح عملية ذات خطوتين، الأولى هي محاولة استثمار الأموال بطريقة يمكن بها تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم التضحية بالسيولة، أما الثاني فهي اجتهاد في ترتيب الأموال بشكل يمكن الحصول على أكبر عائد ممكن دون التعرض لأخطار بالغه وللربح مفهومات مفهوم محاسبي تعني به الفرق بين الايرادات والنفقات، مفهوم الاقتصادي ويعني مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

3-2-1-3: الضمان: الضمان امر ضروري، لأن الأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه وتلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في اوعية مضمونة، سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات ادارية وبصفة عامة تحذر شركات التأمين من تلجأ الى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة

الأصول حتى ولو أنخفض العائد، ونقص هنا بالمحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وليست الاسمية لمواجهة التضخم.

3-2: أشكال الاستثمار شركات التأمين

تجمع شركات التأمين الأقساط لاستثمارها في عدة أشكال لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد التزاماتها فوجب علينا تبيان مكونات محفظة استثماراتها والتي تتنوع في شكل أوراق مالية واستثمارات عقارية، وإقراض برهون:

3-2-1: الاستثمارات في الأوراق المالية:

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية، بحيث لم يعد المكان شرطاً أساسياً لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية والتقليدية، وأصبحت الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء، مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعاً كبيراً، أضحى معه الصفقات المالية تبرم بكل سهولة مهما كان حجمها، وبكفاءة عالية في ظل توافر كم كبير من نوعية وطبيعة المتعاملين ونوعية الأدوات المالية المستخدمة، وتأخذ الاستثمارات في الأوراق المالية شكل الاستثمار في الأموال المقرضة أو في الأموال المملوكة.

3-2-2: الاستثمارات في الأموال المقرضة:

تتمثل في سندات تنطوي على علاقة دائنة للجهة أو الشركة المصدرة، وبمعنى آخر فهي عبارة عن دين مستحق للشركة المستثمرة لدى الجهة المستثمر فيها، ومن أمثلتها السندات الحكومية وسندات الشركات، والأوراق التجارية والأسهم الممتازة واجبة السداد، وتتميز تلك الأدوات بوجود تاريخ الاستحقاق محدد لاسترداد الموال المستثمر فيها، وتصنيف أدوات الاستثمار في الأموال المقرضة بدورها إلى:

- أدوات مشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها.

- أدوات مشتراة بقصد المتاجرة فيها، لتحقيق مكاسب نتيجة تغيرات أسعارها في الأجل القصير

3-2-3: الاستثمار في الأموال المملوكة:

ينطوي الاستثمار في الأموال المملوكة على حق الملكية في مشروع معين كالأسهم العادية والممتازة ولا ترتبط عادة بتاريخ استحقاق محدد، وبالتالي فهي لا تطلب سداد في تاريخ معين من جانب الشركات المصدرة لها، كذلك فإن العائد على تلك الحقوق غالباً ما يكون في صورة توزيعات أرباح.

3-2-4: الاستثمارات العقارية:

تلجأ شركة التأمين لاستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة، لغرض المتاجرة أو طويلة الأجل، وتكمن مبررات اقتناء العقارات فيما يلي:

حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من انه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات، إلا انه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفة أحيانا، ولكن بسبب ما تنطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين ابسطها أنها تمثل برهانا ملموسا على قوة واستقرار المركز المالي للشركة. - يدخل الاستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن، مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الآجال الطويلة كما يمكن للمستثمر فيها أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منتظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجيرها للغير.

توجد ثلاثة أنواع للاستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف من تملكها:

- استثمارات عقارية ثابتة: تمتلكها الشركة بهدف استخدامها في نشاطها العادي، وقد تم شراؤها أو بناؤها بقصد استخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها أو التخلص منها مادامت صالحة للاستخدام.
- استثمارات عقارية للمتاجرة: هي عقارات تمتلكها الشركة بهدف إعادة بيعها في الآجل القصير.
- استثمارات عقارية طويلة الأجل: تمتلكها الشركة بهدف الحصول على عوائد سواء في اجل طويل بعد إعادة بيعها، أو بمجرد تحقيق أرباح بصفة مستمرة من وراء تملكها.

3-2-5: الإقراض برهون:

يتمثل الإقراض برهون في دين طويل الأجل يملك الدائن فيه أولوية مضمونة لحقه في المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين وبالتالي بيعها إجباريا من خلال نزع ملكية الرهينة إذا لم يدفع الدين في ميعاد المحدد، وهي تحتل جزء لا بأس به من محفظة استثمارات شركات التأمين ويمكن تصنيفها إلى قروض سكنية، زراعية، تجارية وصناعية.

- القروض السكنية: يعد النوع الأكثر شيوعا حيث يرتبط بتمويل عقارات أو شقق سكنية، حيث لا يمكن تدبير ثمن شراؤها نقدا بالكامل فيقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقدا والباقي بقرض.
- القروض الزراعية: تمويل الأنشطة استصلاح وزرع الأراضي، بهدف إنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعي اللازمة لتنمية والحفاظ على الثروة الحيوانية.

- القروض التجارية والصناعية: تتيح فرصة جيدة للحصول على عوائد استثمار مرتفعة، وأيضاً للمشاركة في المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلاً.

3-3: رقابة الدولة لشركات التأمين:

تحض التأمينات في عصرنا الحالي بإقبال واسع من طرف مختلف القطاعات والتي تخضع إلى تقلبات المخاطر التي لا يمكن لهم في أغلب الأحيان تحمل عواقبها المالية، حيث تأخذ شركات التأمين على عاتقها تغطية هذه المخاطر وضمان التعويض الحوادث الناتجة عنها مقابل الأقساط النقدية التي تقدم إليها من قبل المؤمن لهم، ونظراً لما تحققه من نتائج عمدت الدولة لفرض رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، وترجع أسباب هذا الاهتمام إلى ما يلي:

- ضمان حقوق المؤمن والمؤمن له ومراقبة التعويضات في حالة تحقيق الخطر، والتأكد من مقدرتها على تسديد مستحقاتها اتجاه المؤمن له.
- حماية الأموال التي يجوزتها ومراقبة عملية تسييرها، حتى لا تتسبب في مشاكل الاقتصادية كالتضخم مثلاً.
- مراقبة احتياطاتها التقنية والتي تتماشى وحجم أعمالها، بتوفير رأس المال الأدنى لتغطية نشاطاتها.
- تحقيق درجة عالية من المردودية لأموال المؤمن لهم عن طريق تنظيم استثمارها في فرص جيدة.
- التأكد من تقديم شركات التأمين لتشكيلة مناسبة لخدمات التأمينية وبجسم ملائم للجمهور.
- تحديد معدلات التأمين بشكل يضمن تحقيق أرباح معقولة.
- تنظيم عملية إنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة، وترقية السوق الوطنية وفتحها للمنافسة.

خلاصة الفصل:

1- عموميات حول تقييم الأداء المالي.

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

كما أن نجاح المؤسسات الاقتصادية يتوقف على وجود مؤشرات عالية لتقييم الأداء المالي وهذا يساعد قياس مستوى النشاط المؤسسة وتحسين أدائها.

1-1: تعريف الأداء المالي وأهميته.

1-1-1: تعريف تقييم الأداء المالي

تعريف الأداء المالي: قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لا بد أن نشير إلى مفهوم الأداء المالي، ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي، وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين حيث يعرفها: "محمود الخطيب" يعرف الأداء المالي انه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة، معينة ككل أو لجانب معين من أداة المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة.¹

كما يمكن تعريفه على انه: على انه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الآجل الطويل والقصير من اجل تشكيل ثروة.²

ويعرفه أيضا "إلياس بن ساسي، يوسف قريشي" الأداء المالي على انه تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.³

ينظر المفكرين والباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على إنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.⁴

كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية، المالية والمادية، حيث يعتبر الأداء المالي:

¹- محمود الخطيب، أداء المالي أثره على عوائد أسهم الشركات، طبعة 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

²- عبد الغني دادان، محمد الأمين كعاسي، الأداء المالي من منظور المحكاة المالية، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر 2005، ص304.

³- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن 2006، ص60.

⁴- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص3.

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر.
- من خلال التعارف السابقة يمكن إعطاء تعريف للأداء المالي والمتمثل في انه مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال ، وتحقيق الأهداف المسبقة مسبقا من طرف الإدارة.
- **تعريف تقييم الأداء المالي:**
- عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة.
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك لأسباب التالية:
- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة
- حيث إن الفاعلية هي تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بفرض الوصول للأهداف المسطرة.
- 1-1-2: أهمية الأداء المالي:** إن لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة لاستمرار نشاط المؤسسة حيث تمكن في مايلي:¹
- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات.
- المساعدة في فهم البيانات المالية.
- مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

¹- مفاتيح فاطمة الزهراء، تسيير مخاطر الاستغلال وأثارها على أداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة 2011، 09.

1-2: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية والشفافية وان تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

1-2-1: المصادر الداخلية:

تمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية المحاسبية، حسابات النتائج دفتر اليومية، ميزان المراجعة، وغيرها من الوثائق المحاسبية.¹

1-2-1-1: تعريف الميزانية: هناك العديد من التعاريف التي تطرقت للميزانية المحاسبية فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة (أو ممتلكاتها)، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).

كما تم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية

- ويطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، حيث عرفت على أنها: "صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول والأخر به الخصوم، كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة.¹

أ- شكل الميزانية:

حسب النظام المحاسبي المالي يتم الفصل في جانب الأصول بين الأصول الجارية والأصول الغير الجارية، وفي جانب الخصوم يتم الفصل بين رؤوس الأموال الخاصة غير الجارية والخصوم الجارية.

*بالنسبة للأصول:

- الأصول غير الجارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وكذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الاجل او غير الموجه لان يتم تحقيقها (اي بيعها) خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة. تتضمن عناصر الأصول التي تستخدم بشكل دائم (أكثر من سنة) مثل التثبيتات المعنوية والعينية والمالية.

¹- محمد بوتين، محاسبة العامة، للمؤسسة، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 10.

- الأصول الجارية: وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية. تتضمن عناصر الأصول التي يمكن بيعها أو استهلاكها خلال سنة، كالبضائع، المواد الأولية، المنتجات... إضافة إلى الزبائن، الأموال الموجودة في البنك والصندوق.¹

*بالنسبة للخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة: تشمل الموارد الخاصة بأصحاب المؤسسة مثل رأس المال، الاحتياطات، نتيجة السنة المالية

- الخصوم غير الجارية: تشمل الديون الخارجية للمؤسسة والتي تزيد مدتها عن السنة (طويلة الأجل).
 - الخصوم الجارية: تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية او خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية تشمل ديون المؤسسة قصيرة الأجل والتي يتم تسويتها خلال السنة.

2

الجدول رقم (01) جدول الميزانية المالية (الأصول)

¹- عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق دار الميسرة ، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص73.
²- نفس المرجع السابق، ص74.

الأصول	إجمالي n	اهتلاكات/أرصدة n
الأصول المثبتة (الغير الجارية) فارق الاقتناء التشبيات الغير المادية (المعنوية) التشبيات المادية التشبيات الجاري انجازها التشبيات المالية السندات الموضوعه موضع المعادله المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقه بها السندات الأخرى المثبتة القروض والأصول الأخرى غير الجارية ضرائب مؤجله على الأصل	207 20(خارج 207) 22/21(خارج 222) 23 265 26(خارج 265، 269) 273/272/271 276/275/274	2807-2907 280 (خارج 2807) 290 (خارج 2907) 282، 291، 292 281 293
مجموع الأصول الغير الجارية		
الأصول الجارية المخزونات الجاري انجازها حسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب ومشابهها الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما يماثلها الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة	30 إلى 38 41(خارج 419) 409 مدين 44/43/42 (خارج 444 إلى 448) 45، 46، 486، 489 444، 445، 447 مدين 48 50(خارج 509) 519 وغيرها من 59 المدينون 51/مدين 52 53، 54	39 491
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 125.

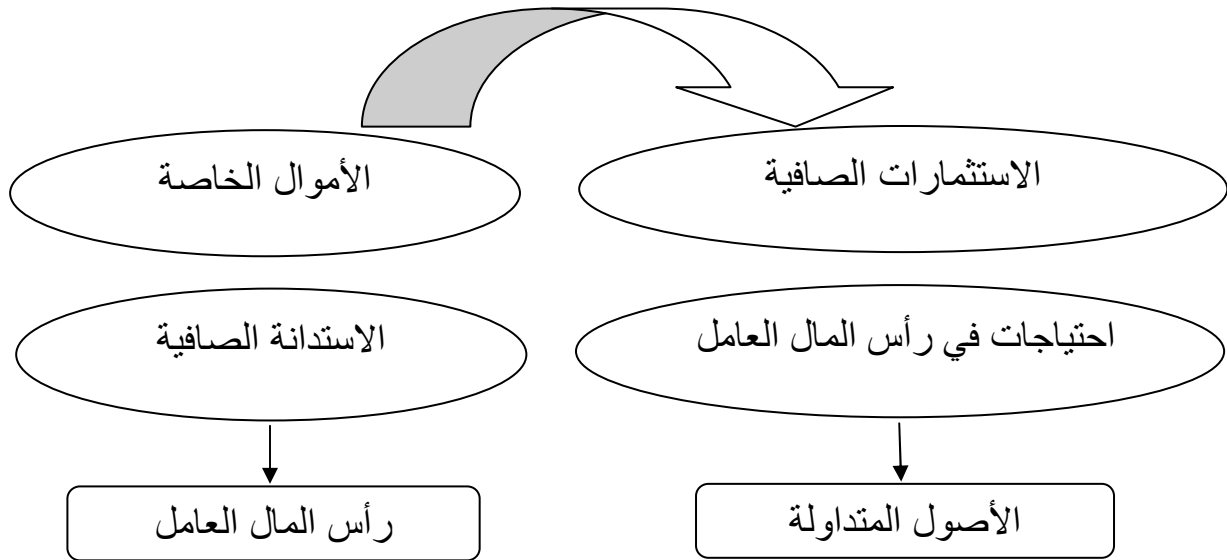
الجدول رقم (2) الميزانية المالية (الخصوم)

إجمالي n	الخصوم المالية
	رؤوس الأموال الخاصة
108-101	راس المال الصادر (او حساب الاستغلال)
109	راس المال الغير المستعان به
106-104	العلاوات والاحتياطات
105	فارق اعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الاموال الخاصة الاخرى، ترحيل من جديد
	حصة شركة المجمع (1)
	حصة ذوي الاقلية (1)
	المجموع (1)
	الخصوم الغير الجارية
16 ، 17	القروض والديون المالية
134 ، 155	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
229	الديون الاخرى الغير الجارية
15(خارج132/131/155)	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	المجموع الخصوم غير الجارية
40(خارج409اعتماد447، 445، 444	الخصوم الجارية
444 و445 و447	الموردون والحسابات الملحقه
419، 419، 42، 43، 44خارج	الضرائب دائنة
444الى447، 46، 45، 48	الديون المدينة الاخرى
519	خصوم
	اموال الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	مجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي الجديد، مرجع سبق ذكره ص 126,127.

1-2-1-2: الميزانية الاقتصادية: تعبر الميزانية الاقتصادية عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال (الاستثمارات الصافية واحتياجات في رأس المال العامل، ومصادر تمويل هذه الاستخدامات (الأموال الخاصة والاستدانة الصافية) والشكل الموالي يبين بنية الميزانية الاقتصادية.¹

الشكل رقم (1): بنية الميزانية الاقتصادية.



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص 156.

1-2-1-3: حسابات النتائج: هو كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزتها المؤسسة خلال السنة، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية، ويكون شكله كمايلي:

¹- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع سابق ذكره ، ص 155، 157.

البيان	N السنة
المبيعات والمنتجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	
2- استهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
4- إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات والخسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
5- النتيجة العملية	
المنتجات المالية الأعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5-6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع المنتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتجات عناصر غير عادية - أعباء	
9- النتيجة غير عادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعه موضوع معادلة في الناتجة الصافية	
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)	
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)	

1-2-1-4: جدول التمويل: إن الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بمعرفة التغيرات التي تحدث في عناصر الذمة المالية للمؤسسة، فالميزانية تم تعريفها بأنها صورة للذمة المالية للمؤسسة في وقت معين، ولمعالجة نقائص الميزانية جاء جدول التمويل لإظهار التغيرات التي حدثت في عناصر الذمة المالية والعلاقة الموجودة بين نشاط المؤسسة وذمتها المالية فجدول التمويل يعتبر إذا مجموعة من الصور لفترات متتالية. وعليه يمكن تعريف جدول التمويل على انه البيان الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين سابقتين متتاليتين ويعبر عن هذه الفترة غالباً بسنة النشاط وهي السنة الميلادية، بحيث هذا الجدول يوضح لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة في السنة الثانية المدروسة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى. أو بعبارة أخرى فان جدول التمويل يعطي إجابات للعديد من الأسئلة: عن سبب اللجوء لمصادر تمويل خارجية وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، وعن حركة الأصول والخصوم خلال سنة وما شبه ذلك ومن أسئلة.

الجدول رقم (4) جدول التمويل "مجموع الأموال"

موارد خاصة داخلية طاقة التمويل الذاتي (قبل الأعباء المالية) تنازل عن الاستثمارات	استثمارات صناعية وتجارية: في الاستثمارات الثابتة في احتياجات رأس المال
موارد خارجية خاصة: زيادة رأس المال (دون العوائد الموزعة)	استثمارات مالية: في الاستثمارات الثابتة
موارد الاستدانة: القروض الجديدة (تسديد القروض القديمة والأعباء المالية)	في سندات التوظيف في المتاحات

المصدر: تودرت أكلي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

1-2-1-5: جدول تدفقات أموال الخزينة:

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو التوسعية أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

جدول رقم (5) جدول تدفقات أموال الخزينة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيانات
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العمليات التحصيلات المقبولة من عند الزبائن مبلغ المدفوع المرودين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر الغير عادية
			تدفقات الأموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية (يجب توضيحها)
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عند الاقتناء التثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات البيع تثبيبات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص وأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي التدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات التغيرات سعر الصرف على السيول وشبه السيول
			تغيير أموال الخزينة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغيير أموال الخزينة خلال فترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر:

1-2-1-6: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنوان من عناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .

ومن المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول يخص الحركات المتصلة بمايلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال .
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء هامة .
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتصحيحات المقررة خلال السنة المالية .
- عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي

الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكمله وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وحسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وحسابات النتائج .
- المعلومات الغير الرقمية وتمثل في التعليقات .

1-2-2: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1-2-2-1: المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد

في فترة زمنية معينة، وبسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي وغيرها من تغيرات الاقتصادية، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.¹

¹- لسوس مبارك، تسيير المالي دوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص 17.

1-2-2-2: المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم إجراء المقارنة.

1-3-1: أسس ومراحل عملية تقييم الأداء المالي

1-3-1-1: الأسس العامة لتقييم الأداء.

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها:

1-3-1-1-1: تحديد أهداف المؤسسة: لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد

هذه الأهداف ودراستها والتحقق من واقعيتها، كما يجب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها وتحدد أهداف المؤسسة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات وتمثل أهداف المؤسسة عادة في الإنتاج والتسويق، الربحية، البقاء والاستمرارية، التحديد والابتكار وكذلك يجب التنسيق بين كل هذه سواء استراتيجية أو تكتيكية.

1-3-1-2: وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف: يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط.

ويقصد بالخطط التفصيلية: وضع خطة أو أكثر لكل مجال من المجالات النشاط في المشروع لتحديد طرق تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين، وفي الفترة المحددة له.

1-3-1-3: تحديد مراكز المسؤولية: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي

تمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها وتتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المركز الأخرى.

1-3-1-4: تحديد معايير الأداء للنشاط: تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها يتم تقييم الأداء

المؤسسة بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة لذا يجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء.

1-3-1-5: توفر جهاز مناسب لرقابة على التنفيذ: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة.

1-3-1-6: تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي: مما لا شك فيه أن نجاح أي عملية يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به، يؤدي انسياب المعلومات والبيانات، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول إلى نتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك.

1-3-2: مراحل عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكتملة لبعضها البعض وهي على التوالي: جمع المعلومات الضرورية لعملية تقييم الأداء، قياس الأداء الفعلي، مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري، دراسة الانحرافات وإصدار الحكم عليها.

1-3-2-1: جمع المعلومات الضرورية.

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا للتسيير بمختلف مستوياته إلا إن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب إن تتميز بالجودة العالية وإن تكون في الوقت المناسب وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي:

أ- الملاحظة الشخصية: وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان والملاحظة ما يجري فيه.

ب- التقرير أو البيان الشفوي: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرووسيه .

ج- التقارير الكتابية: وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية.. الخ .

1-3-2-2: قياس الأداء الفعلي.

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير، ويشتمل قياس الأداء بجانبه الكمي والنوعي وعليه، فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن إن يبين لنا الانحرافات

1-3-2-3: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب .

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعلئأداء الوحدات والأهداف.

1-3-2-4: دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب أو سلبي، انحراف معدوم وأما إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان الانحراف سالب يكون ضد المؤسسة، أما الانحراف المعدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف وتحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ماهو ايجابي ومعالجة ماهو سلبي .

2- التحليل المالي**1-2: مفهوم التحليل المالي وأهميته.****1-1-2: تعريف التحليل المالي:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها عرض نتائج الأعمال

على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء المالي.

التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب اتباعها .
فهنالك من يرى بأنه "عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم الاداء المنشأة، في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلا"، اذن فهو عملية للحكم على تقييم الاداء، وهذه العملية تتطلب فهم مشترك وحكم بالإضافة الى أساليب تحليلية.

وهناك من يرى أنه "عملية يتم من خلالها استكشافاً و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي والتي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .

2-1-2: أهمية التحليل المالي.

تبرز أهمية التحليل المالي من كونه أداة رئيسية لتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة وانتهاج السياسات التي من شأنها الحفاظ على المركز المالي للمنشأة .

اهمية التحليل المالي تتمثل في الاتي:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، وتقييم اداء منشاتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقدم ونمو المنشأة وحمايتها من المخاطر والازمات التي تعترض عليها .
- يساعد التحليل المالي على تقويم الاداء المالي والتمويل والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمشروعات، كما يساعد على التخطيط التشغيلي لكافة أنشطة المشروعات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشأة ومحاولة معالجتها، وتقليل خطرها من خلال تحليل البيانات واستخراج المؤشرات التي توضح ذلك .
- يستخدم التحليل المالي الاساليب والادوات والمؤشرات المناسب للتحليل، واكتشاف العلاقة بين النسب، والتحليل المقارن للقوائم المالية، مما يساعد على تقويم الاداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المشروع ومحاولة معالجتها.

- التحليل المالي يعتبر اداة التي تجعل من عملية تدقيق فعالة.

- يقوم التحليل المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

- الحكم على مدى كفاءة ادارة المؤسسة.

2-2: أساليب التحليل المالي واهدافه

2-2-1: أساليب التحليل المالي.

يعتمد المحلل المالي في عملية تقييم الاداء المالي على عدة اساليب التي يتوجب عليه استخدامها في تنفيذ عملية تحليل وتقييم، اذ ان هذه الاساليب تعددت صورها فيمايلي:

- التحليل الرأسي للقوائم المالية (العمودي او الثابت او الساكن):

هو "ايجاد الاهمية النسبية لمكونات أوبنود قائمة النتيجة وقائمة المركز المالي، أي بعبارة اخرى تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموعة الاجمالي لهذه العناصر، أو الى مجموع مجموعة جزئية منها.

يمتاز هذا التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث ان المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على التحليل الساكن او الثابت.

- التحليل الافقي (المتغير او تحليل الاتجاهات): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة او نقصا عبر فترات زمنية، وخلافا لتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فان هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة. ويساعد هذا التحليل على ما يلي:
 - معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي او قائمة الدخل خلال فترة زمنية.
 - تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسين واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
 - محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة.
 - الحكم على مدى مناسبة سياسة الإدارة ومدى نجاحها.
- التحليل بالنسب المالية: يعد هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وإدارة الأصول والخصوم. ويمكن القول بان النسب المالية التي تستخدم في التحليل وتقييم ليست هي الغاية وإنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.

2-2-2: أهداف التحليل المالي

2-2-2-1: الاهداف الداخلية:

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الاموال المستثمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الارباح وتغيير رأس المال.

2-2-2-2: الأهداف الخارجية:

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الاخرى من نفس القطاع واظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم الجدوى الاستثمار في المؤسسة.

- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الارقام الخاضعة للضريبة.

- تعتمد البنوك وغيرها من الجهات المقرضة، على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراضين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

2-3: الأطراف المهمة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل وتقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط اهتمام لكثير من الاطراف المتعامل مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لدمتها المالية ووضعيتها خلال دورة الاستغلالوتلخص الاطراف المهمة به في:

2-3-1: الأطراف الداخلية: ونذكر منها:

- ادارة المؤسسة: حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الاطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

-العاملون في المؤسسة: وهم من بين الاطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون اليه والتأكد من سلامة ادارة الاموال والتي قد يكون له أثر كبير على تغيير في الاجور وكذلك مناصب العمل.

-المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الاموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2-3-2: الاطراف الخارجية: وهم:

- الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع او المحتمل شراؤه للسندات المصدرة او الاكتتاب في القروض الجديدة واقراض او بصدر اقراض الاموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا او مؤسسات مالية، ولذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية المشروع على الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فاذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

- الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المركز المالي واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما اذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية

فيهما مثلا التعرف على ما اذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه ماثلة لتلك التي يمنحها للمنافسين، ويمكن المحلل من حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

- العملاء: يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما اذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

- الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الاجهزة في التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتبار وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

- مصلحة الضرائب: تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول المتعلقة على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح اذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

3- تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات ومعايير التحليل المالي.

3-1: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

3-1-1: مؤشرات التوازن المالي:

3-1-1-1: تعريف التوازن المالي:

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين موارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها .

3-1-1-2: مستويات التوازن المالي:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، وهو من أهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع المقترضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة، والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها وهذه القاعدة تعطي ثلاثة توازنات هما:

أ) رأس المال العامل (الدائم) (FR):

يعرف رأس المال العامل على انه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة، كما يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة، وتتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفر للمؤسسة، فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر المتعلقة بالعسر المالي والإفلاس كما يتم حسابه

كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة}) - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

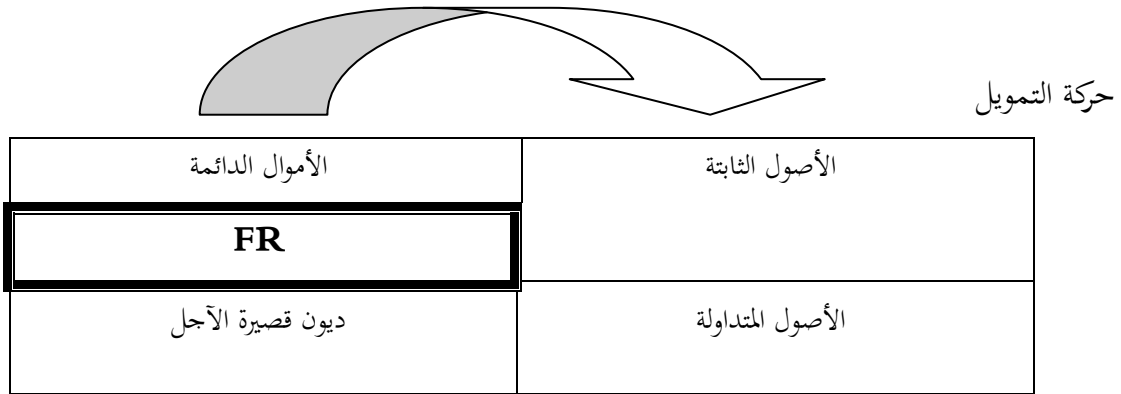
$$\text{رأس المال العامل} = (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}) - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ب) حالات رأس المال العامل (FR):

-منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن حصر ثلاثة حالات لرأس المال العامل:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة): في الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل، وذلك على النحو التالي:

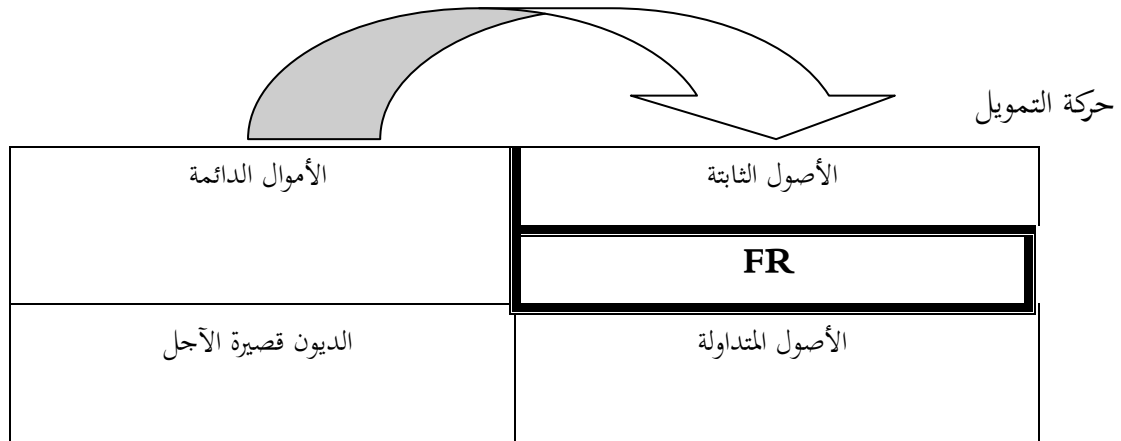
شكل رقم (2): الحالة الأول لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.



المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

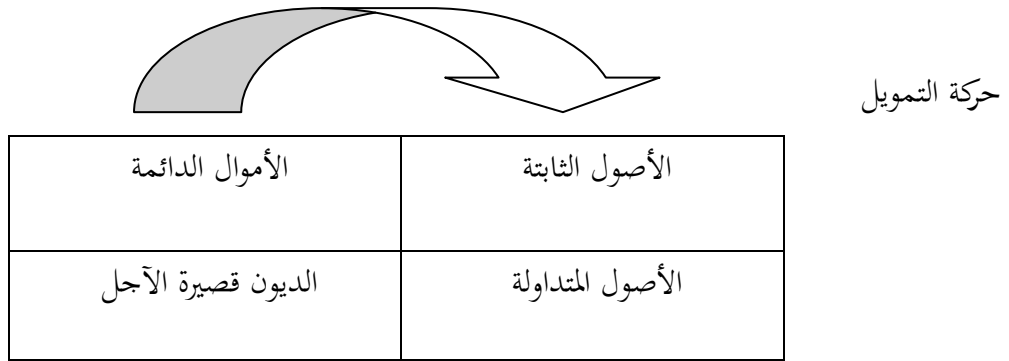
الشكل رقم (3): الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية



المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريش، مرجع سبق ذكره ص 69.

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

الشكل رقم (4): الحالة الثالثة لرأس المال العامل من منظور اعلي الميزانية



المصدر: الياس بن ساسي ويوسف القرشي، مرجع سابق ذكره، ص70.

-منظور أسفل الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من ادبي الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، إلى نقود سائلة، ويتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر :

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل): أبيان

المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل): باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة اقل من القروض قصيرة الأجل): في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

ج) الاحتياجات في رأس المال العامل (BFR): يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بالدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يتم حساب الاحتياجات في رأس مال العامل وفق الطريقة التالية:

$$\text{احتياجات في رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية})$$

د) الخزينة (TR): يقصد بالخزينة مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لدورة استغلال واحدة وتشمل القيم الجاهزة التي يمكن التصرف فيها، كما يتم حساب الخزينة كالتالي:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = (\text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}) + (\text{مجموع ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفيات مصرفية}) - (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة})$$

"ترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل، لذا يمكن أن تأخذ احد الوضعتين التالية: خزينة موجبة، خزينة معدومة، خزينة سالبة .

3-1-2: مؤشرات المردودية والربحية:

3-1-2-1: المردودية: تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة

والعمليات الاقتصادية، التي تقوم بها المؤسسة، وهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق النتائج جيدة فقياسها، يسمح للمديرين، بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين للمردودية وهما :

أ) المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة): تهتم المردودية المالية، بإجمالي الأنشطة المؤسسة وتدخّل في

مكوناتها، كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{مردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تُحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج الصافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مرد ودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمرد ودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح . كما تعرف المرد ودية المالية (مرد ودية الأموال الخاصة): على أنها معدل المرد ودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معدوم.

تدعى علاقة (الاستنادة الصافية / الأموال الخاصة) الرافعة المالية وعلاقة (المرد ودية الاقتصادية - تكلفة الاستنادة) (الاستنادة الصافية / الأموال الخاصة) تسمى بأثر الرافعة المالية.

مرد ودية الأموال الخاصة = المرد ودية الاقتصادية + اثر الرافعة المالية

الرافعة المالية:

- مفهوم الرافعة المالية: ترتبط بهيكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة، وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترضة بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الإقراض .

مبدأ أثر الرافعة المالية: يقوم مبدأ اثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط فهي نتائج المرونة المكافأة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة أي الديون، فإذا كانت مرد ودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين حيث يكون الحديث هنا عن اثر الرافعة الايجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المرد ودية غير كافية من اجل تغطية التكاليف تنخفض مرد ودية المساهمين ويصبح هنا اثر الرافعة سلبي.

ب) المرد ودية الاقتصادية: تعرف على أنها العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموعة رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها، وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل المرد ودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة، الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية، مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال

3-1-2-2: الربحية :

أ) المقصود بالربحية: يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمشروع لذلك يجب على المحلل بعد قياس العائد مقارنته بمعدل العائد الذي ينشده المستثمر في سوق المال فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق المال على هذا النوع من الاستثمارات فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحاً، أي أن المعدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي يقارن به وبذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقعة بالمعيار الذي يحدده سوق المال.

الربحية مصطلح نسبي: يعبر عن علاقة النسبية بين الأرباح الصافية ومبيعات وفي المنشآت التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في مشاريع الصناعية، وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على كسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من نشاط العادي الذي يمارسه.

ب) نسب الربحية: الربحية تمثل صافي الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات والقرارات ونسب الربحية تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل الشركة، وأهمية هذه النسب تكمن في أنها تظهر الناتج المشترك لعناصر السابقة، للإشارة إليها من سيولة وإدارة الأصول والائتمان وترتكز هذه النسب على العلاقة بين مفردات قائمة الربح وأرقام الميزانية العامة. وتمثل هذه النسب فيما يلي:

- **نسب الربح إلى المبيعات:** تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات، وتتضمن هذه المجموعة، عدد من النسب من أهمها: هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات، وأخيراً هامش صافي الربح.
- هامش الربح الإجمالي: يتم حساب هامش الربح الإجمالي على المبيعات، حيث أن كل من بسط ومقام النسبة يتضمن رقم المبيعات. فإنها تعتبر مؤشراً لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفه المبيعات أيتكلفة البضاعة المباعة، كما تعتبر مؤشراً عن المدى الذي يمكن أن تخفضه حصيله المبيعات قبل أن يتحول الربح الإجمالي إلى قيمة سالبة.
- هامش الربح الصافي: يتم حساب هامش الربح الصافي بقسمة صافي ربح بعد الضريبة على صافي المبيعات. وتوضح هذه النسبة، المدى الذي يمكن أن يخضعه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول، صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

- **نسب الربحية للأموال المستثمرة:** تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة. ومن أبرز نسب هذه المجموعة القوة الادارية والربح الصافي إلى مجموع الأصول، ومعدل العائد على متاجرة بالملكية ومعدل العائد على الحقوق الملكية.

- نسبة صافي الربح إلى مجموعة الأصول: يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون نظام ديون، يقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح يعد الضريبة على مجموع الأصول.

- معدل العائد على المتاجرة بحقوق الملكية: يطلق أحيانا عليه معدل عائد المتولد على رفع المالي، وهو يمثل العائد الذي يحققه المالك من وراء استثمار أموال الغير بمعدل عائد يفوق تكلفة الحصول على تلك الأموال بعبارة أخرى ينشا ذلك العائد من الهامش أو الفرق بين تكلفة الأموال التي يحصل عليها المنشأة من الغير وبين العائدة المتولدة عن استثمارها، و يتأثر هذا الهامش ايجابيا أو سلبيا، بمعدل مرجع هو نسبة أموال غير أملاك إلى نسبة أموال الهلاك في هيكل رأس المال المنشأة وهو ما توضحه المعادلة التالية.

3/معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، و لذا فانه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة ملاك.

و هناك نقطة جديدة بالاهتمام في شان النسب المالية، التي يكون حق ملكية طرف فيها، فالأرباح المحتجزة عن العام الذي تعد عنه النسبة والتي تعد جزءا من حقوق الملكية لم تتحقق كلها في بداية العام كما لم تتحقق كلها في نهاية من حقوق الملكية لم تتحقق كلها في بداية العام كما لم تتحقق كلها في نهاية بل الأفضلاأخذ نصف الأرباح المحتجزة عن العام فقط على اعتبار أنها تمثل متوسط الأرباح المحتجزة التي تم توزيعها.

3-2: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة والنشاط.

3-2-1: مؤشرات السيولة :

يقصد بها تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبي(الأصول المتداولة)و تعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والملاك والمقترضين الذين يقدمون للمنشأة ائتمان قصيرة الأجل.

3-2-1-1: نسبة السيولة :

تسير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية يحين ميعاد استحقاقها، أيأنالأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها. في سداد التزاماتها قصيرة للأجل.

أ) نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{الأصول المتداولة} \div \text{القروض قصيرة الأجل}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ، أي تحقق رأس مالي صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدرك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأسمالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

ب) نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصيرة ، و ذلك عن طريق أبعاد المخاطر التي تؤثر على المخزونات.
و بمعنى الأخر:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{قيم قابلة للتحقيق قيم لجاهزة}) \div \text{القروض قصيرة الأجل}$$

تحسب هذه النسبة يعد النسبة الأولى للتحقيق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون الباقي.

ج) نسبة السيولة الفورية: تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها للسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النقدية} / \text{قروض قصيرة الأجل}$$

3-2-1-2: نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي

للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية والخارجية، و من أهم هذه النسب تجد بمايلي:

- نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب

$$\text{بالعلاقة التالية:} \quad \text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فانه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة متساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

- نسبة استقلالية المالية: تقيس هذه درجته استقلالية المؤسسة عن دائئها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة استقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فان للبنوك توافق على إقراض المؤسسة.

3-2-1-3: نسب النشاط.

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجوداتأو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة، فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة والربحية.

وهي النسب التي تقيس كفاءة الأصولأي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.

- معدل دوران الأصول :

يتم حساب معدل دوران الأصل بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فانه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

و هذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الإدارة في استخدام الأصولأو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبيرمن المبيعات، ولذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات وتحقيق العائد على الأصول خلال السنة.

-معدل دوران الأصول الثابتة

يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع وزيادة الطاقة الاستخدامية للأصولالثابتة وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- معدل دوران الأصول المتداولة :

يتم حساب معدل الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموعة الأصول المتداولة ويعتبر وهذا المعدل مؤشر المدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم ويلقي بالتالي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وفي تحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم).

وإنخفاض معدل دوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم وارتفاع معدل دوران .

وفيما يلي كيفية حساب معدل دوران الذمم:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي مبيعات الأجلة} / \text{متوسط صافي المدينين}$$

- معدل دوران المخزون:

تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة وهي تعبر عن عدد المرات التي بدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي

❖ في المؤسسة التجارية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة شراء البضاعة} / \text{متوسط المخزون}$$

❖ في المؤسسة الصناعية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة شراء مواد أولية} / \text{متوسط المخزون}$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلاً على سهولة انسياب مخزون المؤسسة .

- كما تعتبر معدل دوران مؤشراً لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، ولكي نوضح فكرة استخدام

المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل

دوران المخزون بقسمة التكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال عام، وذلك بدلا من قسمتها على

رصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن نفعل ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد

المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على 2 وفيما يلي كيفية حساب معدل دوران المخزون

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

ب) معدل دوران الذمم الدائنة :

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات / رصيد الدائنين

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

متوسط فترة الائتمان = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم

الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا

على تخفيض الضغوطات التي ستوجهها المنشأة من زاوية السيولة، مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها

الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة

- **معدل دوران النقدية:** ويتم حسابه بقسمة المبيعات الصافية على رصيد النقدية وشبه النقدية

معدل دوران النقدية = المبيعات / النقدية + شبه النقدية

3-3: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النمو والرفع.

نتناول في هذا المطلب مؤشرات التي تقيس مدى نمو واستقلالية المؤسسة، حيث يكتسي هذين المؤشرين، أهمية

كبيرة لدى المسيرين داخل المؤسسة، أو الدائنين خارجها.

3-3-1: نسب النمو.

تقيس نسب النمو مدى توسع وتقدم الشركة على مراكز من، فالنمو هدف مرغوب فيه إذا انه يمكن من توسيع

الشركة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق إنتاجها، زيادة عدد الوظائف وزيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين، في

شركة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب، وعائد أعلى للمساهمين، ولحجم معدل النمو، أهمية خاصة حيث انه

يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعته نمو الشركة، فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو

اقتصادية القومي، فانه يدعى نمو طبيعي.

أما إذا كانت الشركة تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاقتصاد القومي، فانه ذلك يدعى بالنمو السريع وإذا

كانت معدلات نمو الشركة اقل من معدلات نمو الاقتصاد القومي فيقال عن الشركة أنها في حالة ركوض، وفي

حالة كون معدلات نمو سالبة، فانه ذلك يدل على تراجع الشركة.

ولدراسة نمو المؤسسة ما يجري حساب معدلات النمو للمتغيرات ذات الأهمية المالية، المبيعات، التكاليف، صافي الدخل، سعر السهم في السوق، ويجب عند حساب معدلات النمو أن يتم الحساب لعدة فترات بدلا من الفترة الواحدة عند ذلك تكون الصورة أوضح عن معدلات النمو.

وتقيس معدلات نمو الشركة سواء أفقياً أو عمودياً ومقارنة نمو الشركة مع نمو الاقتصاد القومي ويمكن قياس النمو في شركة في عدة مجالات منها (المبيعات، التكاليف، الأرباح، سعر البيع، سعر السهم)

- نمو المبيعات:

وهي نسبة تؤثر المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة، بالقياس مع السنة الماضية، ولقياس معدل نمو المبيعات نستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المبيعات} = (\text{مبيعات السنة الحالية} - \text{مبيعات السنة الماضية}) / \text{مبيعات السنة الماضية}$$

- نمو الدخل الصافي: وتقاس بالشكل التالي :

$$\text{نسبة نمو الدخل الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة الحالية} - \text{النتيجة الصافية للسنة الماضية}}{\text{النتيجة الصافية للسنة الماضية}}$$

النتيجة الصافية للسنة الماضية

- نمو القيمة المضافة:

يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي ستتولد من العملية الإنتاجية، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحا منه المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية، وتستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المنظمة في الدخل القومي.

3-3-2: نسب الرفع.

إن نسب الرفع المالي تبين مدى اعتماد المنشأة على المديونية (الافتراض) في تمويل نشاطها. إن كمية الدين الذي تستخدمه المنشأة له تأثيرات إيجابية وسلبية، وكلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية إن تواجه المنشأة صعوبات في الإيفاء بتلك الالتزامات المالية لذلك كلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية الإفلاس، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث حالة من الصراع بين أصحاب المصالح الذين لديهم ادعاءات (دائنة ومدينة) بالمنشأة (المالكين من جهة والمقرضين من جهة أخرى إدارة الشركة من جهة الثالثة).

رغم ذلك فإن المديونية تعتبر مصدر الرئيسي في تمويل نشاط المنشأة ذلك أنها توفر ميزة ضريبية حيث أن الفوائد المدفوعة لخدمة المديونية يصاحبها أدنى مستويات كلفة المبادلات كما انه نسبيا أسهل عند توفير هذا المصدر

مقارنة بالأسهم، ويجب أن لاننسى التأثير المباشر للمديونية على تقلب أسعار الأسهم، ومن النسب التي تقيس الرفع هي:

1- نسبة المديونية:

$$\text{نسبة المديونية} = \text{إجمالي الديون (المطلوبات)} / \text{إجمالي الموجودات}$$

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة في تمويل إجمالي موجداتها على المطلوبات وتبين كل دينار واحد من إجمالي الموجودات كم يقابله من ديون.

2- نسبة الدين (حق الملكية):

$$\text{نسبة الدين (حق الملكية)} = \text{إجمالي الديون} / \text{حق الملكية}$$

مضاعف حق الملكية: ويطلق عليها أحيانا نسبة الرفع، وتبين هذه بالنسبة كم دينار من إجمالي الموجودات التي تم تمويلها مقابل كل دينار واحد من حق الملكية وتحسب كالآتي:

$$\text{مضاعف حق الملكية} = \text{إجمالي الموجودات} / \text{حق الملكية}$$

تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين مكونا أساسيا في القطاع المالي لكل اقتصاد، وازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءا مكتملا للنظام المصرفي، بل ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد المالية، بخاصة السيولة التي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها، كما تطورت فنيات وأساليب عمل التأمين فظهرت أعمال إعادة التأمين والشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بها.

والجزائر كغيرها من الدول تتعدد فيها شركات التأمين ومن بينها نجد الشركة الوطنية للتأمينات SAA التي كانت

محل دراسة بالنسبة لنا فقمنا بإجراء تريض في الوكالة الموجودة في 'مستغانم' وحاولنا التركيز على عملية تقييم الأداء

المالي الذي له دور فعال في الشركة إذ بنجاحه وتطوره يمكن للشركة أن تنجح وتتطور، وعلى هذا الأساس تم

تقسيم هذا التقرير إلى ما يلي:

- 1- إطار الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين SAA).
- 2- تقييم الأداء المالي للوكالة التأمين SAA عن طريق النسب المالية.

1- إطار الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين - وكالة مستغانم SAA).

1-1- تاريخ تأسيس الشركة الوطنية للتأمين SAA:

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين في 12 ديسمبر 1963 في صورة مختلطة جزائرية بنسبة 61% ومصرية بالنسبة 39%، وفي 27 ماي 1966 أتمت الشركة في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة، تأمينات الحياة.

1-2- الهيكل التنظيمي لشركة التأمين SAA:

ينقسم إلى ثلاثة مصالح هي مصلحة الإنتاج ومصلحة الحوادث

مصلحة الإنتاج: تتفرع إلى عدة فروع كالتالي:

- فرع تأمين السيارات: يهتم هذا الفرع بتأمين السيارات بمختلف الضمانات
- فرع تأمين الأشخاص: يقوم بتأمين الأشخاص المؤمن من الأخطار التي تصيبهم في حياتهم وأثناء العمل وبالتالي فإن فرع التأمين الأشخاص يشرف على عملة المراقبة والتسيير العقود الخاصة بالأشخاص فقط.
- فرع التأمين الأخطار الصناعية: يقوم هذا الفرع بالتأمين الو رشات لأرباب العمل فيما يخص تركيب العتاد في المصنع.
- تأمين ضد الحريق في المؤسسات العمومية الاقتصادية كمصنع الورق.
- فرع النقل: يقوم بهذا الفرع بعملية تأمين البضائع المشحونة عن طريق البحر، الجو، البر.
- فرع الإحصاء: يقوم هذا الفرع بعملية الإحصاء (إحصاء العقود) للحوادث المعوضة المعلن عنها تحديد القسط المقارنة الإحصائيات الجديدة بالإحصائيات السابقة.

وبهذا فان مصلحة الإنتاج هي:

مصلحة تقوم بالاكْتِتاب عقود التأمين بين المؤسسة والزبون كما تقوم بدور النوعية لإعطاء المعلومات الكافية حول كيفية التأمين وشروطه لخدمة المواطن.

مصلحة الحوادث: وتتفرع إلى:

- فرع الحوادث المادية: يقوم هذا الفرع بتسوية الحوادث الناجمة عن الحوادث المادية كالسيارات (الاصطدام، الحريق، السرقة، انكسار الزجاج...)
 - فرع الحوادث الناجمة عن التأمين الأخطار للبضائع سواء كانت عن طريق البر أو البحر أو الجو.
 - فرع الحوادث الناجمة عن تأمين الأشخاص: يقوم بتعويض المؤمن من الأخطار التي تصيبهم خلال حياتهم اليومية.
 - فرع الحوادث الأخطار البسيطة والمتنوعة: تعويض الحوادث البسيطة والمتنوعة مثل الحوادث الناجمة عن أضرار المياه التي تلحق بالسكنات أو الحريق يصيب الدكان.
 - فرع الحوادث الصناعية: تعوض المؤمن في إطار تأمين الأخطار الصناعية مثلا نشوب حريق في مصانع أو كارثة طبيعية أو عاصفة أو فيضانات.
- حيث أن السبب الذي يجعل الشخص يقوم بالتأمين هو إلزامية التأمين ولكنه ليس سببا رئيسيا فالتعويضات التي يحصل عليها المؤمن عند وقوع الحادث أو الخطر المؤمن ضده تغري الشخص أيضا على التأمين وتقوم هذه المصلحة بالتعويض الشخص المصاب من قبل المؤمن أو المؤمن نفسه في حدود الشروط والأقساط المؤمنة في عقد التأمين وحسب القواعد القانونية.

مصلحة المحاسبة وتفرغ إلى:

القائم بالصندوق - أمين الصندوق - المحاسب

مهام مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بالتسجيل كل حركات المالية وغير مالية وبالتالي يكمن دورها في حساب مدا خيل الوكالة وقد يقوم بهذه المهمة المحاسب.

القائم بالصندوق/ يقوم بالتسجيل عقود التأمين في سجل خاص وقبض العلاوات والأقساط الخاصة بها ومهام مصلحة المحاسبة هي تابعة للوكالة منسقة مع مصلحة الإنتاج بواسطة جدول الإرسال وسجل الصندوق وكشوفات الدفع الشيكات حتى تتم عملية المراقبة المالية بالمصلحة الإنتاج.

ومصلحة المحاسبة ويقوم على رأس هذه المصلحة رئيسها المكلف بمراقبة العمليات على مستوى المصلحة أما الآن سوف نتطرق إلى مهام رئيس الوكالة:

رئيس الوكالة يتأمر ويشرف على الوكالة ويقوم بالتنسيق والتسيير بين مختلف المصالح والفروع وإمضاء الشيكات ومراقبة الملفات والاتصال بالمؤمنين ومختلف المصالح دوائر والسهر على تطبيق التعليمات الصادرة عن المديرية العامة كما انه ينفذ الأوامر الصادرة عن المدراء المركزيين ومدراء الوحدات.

1-3- نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة مستغانم)

تلعب الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) دور بالغ الأهمية في سوق التأمين الجزائري، وتقوم بممارسة عمليات التأمين من خلال ما تعرضه من خدمات تتعلق بضمان الأخطار التي تخص الحريق، والاستغلال، المسؤولية المدنية والأخطار المتعددة، تأمين السيارات والأشخاص، زد على ذلك عمليات التوظيف الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية في السوق النقدي وغيرها، يعتمد نشاط الشركة على مختلف أنواع التأمين التي تغطي الأخطار وهي

- فرع أخطار السيارات:

يتضمن هذا النوع 7 ضمانات، بعضها إجباري والبعض الآخر اختياري وتشمل:

- المسؤولية المدنية: يعتبر ضمان إجباري، وتضمن للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية والمادية التي يسببها للغير أثناء سير السيارة، ويحدد قسط التأمين حسب قوة السيارة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين SAA

- أضرار التصادم: وهي من الضمانات الاختيارية، حيث تضمن تعويض الأضرار اللاحقة بالسيارة نتيجة الاصطدام، وذلك في حدود المبلغ المحدد في العقد.
- كسر الزجاج: تضمن للمؤمن له الأخطار الناتجة عن رمي الحجارة والتي تلحق بالزجاج الأمامي والخلفي والمرابا الجانبية.
- السرقة والحريق: تضمن الأضرار الناتجة عن فقدان السيارة أو حرقها.
- الدفاع والمتابعة: تضمن للمؤمن له دفع كافة مصاريف المعاينة والمحاماة والاستشارة المساعدة في حالة وقوع الحادث.
- فرع الأخطار المتعددة: يتم تأمين ممتلكات الشركات والأفراد من الأخطار المتعلقة بالحريق والسرقة.
- فرع تأمينات الأشخاص: تقوم بالتأمين الأفراد كما تتكفل بالرحلات السياحية حسب مدتها.

2- تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة مستغانم)

1-2: الميزانية المالية لسنة (2014-2015)

اعتمادا على البيانات التي تم الحصول عليها من شركة التأمين والتي انحصرت في الميزانية المالية لسنة 2014-2015 سيتم تقييم الأداء المالي لشركة عن طريق حساب النسب المالية.

جدول رقم (06) كشف الميزانية المالية 2014

المبلغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة:</u>		<u>الأصول الثابتة</u>
31000000000.00	الأموال الجماعية	55305159.09	قيم معنوية
122250157	الاحتياطات	29569958.76	أراضي
47535963.31	فرق إعادة تقييم	1525335998.15	تجهيزات إنتاج
612534262.99	مؤونات تقنية	53819412.11	تجهيزات اجتماعية
401120400.11	نتائج قيد التخصيص	414330015.64	استثمارات قيد التنفيذ
493907161.65	مؤونات الخسائر والتكاليف	16067920887.69	حقوق الاستثمارات
(1543427.86)	مصاريف اعدادية	4495673.05	ديون الشركاء والشركات الحليفة
	<u>ديون طويلة الأجل</u>		
235601077074	ديون الاستثمارات		
4891377939.51	مجموعاً أموالاً دائمة	18150777104.49	مجموعاً أصول ثابتة
	<u>ديون قصيرة الأجل</u>		<u>الأصول المتداولة</u>
119393.23	الحسابات الدائنة للأصول ديون تقنية		قيم الاستغلال:
10346495461.15	ديون المخزون		مواد ولوزم
3281996.45	محجوزات للغير		
3964315862.55	ديون الاستغلال		
496211773.86	ديون تجاه المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين		
569394178.41	تسبيقات بنكية		
60025798.88			
		71325259.50	المجموع
			<u>قيم محققة</u>
		2993909.96	الحسابات المدينة للخصوم
		151699477.64	حقوق تقنية
		962504.39	حقوق المخزون
		564615964.45	تسبيقات لحساب
		7705607170.21	تسبيقات الاستغلال
		285381029.53	ديون على الزبائن
		1776213603.18	المجموع
		3059064360.87	قيم جاهزة
15412844464.54	مجموع ديون قصيرة الاجل	2153445299.55	مجموع الاصول المتداولة
20304222404.10	المجموع	20304222404.10	المجموع

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA

جدول رقم (07) كشف الميزانية المالية 2015

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة:</u>		<u>الأصول الثابتة</u>
31000000000.00	الأموال الجماعية	53399274.30	قيم معنوية
39518773.74	الاحتياطات	30019958.76	أراضي
47535963.31	فرق إعادة تقييم	1683281690.67	تجهيزات إنتاج
676115562.14	مؤونات تقنية	51430031.65	تجهيزات اجتماعية
520663269.51	نتائج قيد التخصيص	292300587.54	استثمارات قيد التنفيذ
180729023.80	مؤونات الخسائر والتكاليف	15772662026.32	حقوق الاستثمارات
(1012487.85)	مصاريف إعدادية	80493	ديون الشركاء والشركات الحليفة
256237929.85	<u>ديون طويلة الأجل</u>		
	ديون الاستثمارات		
48197880340.84	مجموعاً لأموالاً دائمة	17883274062.24	مجموعاً لأصول ثابتة
	<u>ديون قصيرة الأجل</u>		<u>الأصول المتداولة</u>
23022.12	الحسابات الدائنة للأصول لديون تقنية	81543055.26	قيم الاستغلال:
	ديون المخزون		مواد ولوزم
2757674855.90	محجوزات للغير		
304799078.71	ديون الاستغلال		
527915173.65	ديون تجاه المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين		
157646386	تسيقات بنكية		
		81543055.26	المجموع
			<u>قيم محققة</u>
		1175568.86	الحسابات المدينة للخصوم
		152508942.39	حقوق تقنية
		219428.26	حقوق المخزون
		623790295.27	تسيقات لحساب
		722919805.41	تسيقات الاستغلال
		302534968085	ديون على الزبائن
		1803149009.05	المجموع
		323294496.15	قيم جاهزة
15271472586.90	مجموع ديون قصيرة الأجل	220798656.46	مجموعاً لأصول المتداولة
20091260621.70	المجموع	20091260621.70	المجموع

2-2- تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة

- نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق، بمعنى آخر فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

الجدول رقم (08): حساب نسب السيول.

النسب	طريقة حسابها	2014	2015
نسبة السيول العامة	الأصول المتداولة / د.ق.أ.	%13.97	%14.46
نسبة السيول الآنية	القيم الجاهزة / د.ق.أ.	%2089	%2.12
المؤمنات التقنية للأصول السائلة	المؤمنات التقنية/ أصول سائلة	%200.23	%209.13

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن الشركة لا تتوفر على السيول اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالتعويضات، غير أن تزايدت من % 200.23 سنة 2012 إلى %209.13 سنة 2013، كما نلاحظ أن قدرة

أصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل زادت سنة 2014 مقارنة بنسبة 2015.

2-3- تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الهيكلية:

نسبة الهيكلية: تصنف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معينة فهي تفسر العلاقات الموجودة بين العناصر الأصول والخصوم وحسابها بعدا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتمثل في:

الجدول رقم (09): حساب نسب الهيكلية

النسبة	طريقة حسابها	2012	2013
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	%22.93	%22.71
الديون التقنية	الديون التقنية /مجموع الخصوم	%51	%56
التوظيفات	التوظيفات /مجموع الأصول	%79.14	%78.5

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية شهدت انخفاض في سنة 2015 مقارنة بنسبة 2014 نظرا لارتفاع مجموع الخصوم الناجم عن ارتفاع الديون. كما نلاحظ أن الشركة تمتلك نسب توظيفات كبيرة مقارنة بمجموع الأصول مما يعني أن الشركة تعيد استثمار أموالها الناجمة عن الأقساط المدفوعة.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA

– نسبة الملاءة المالية:

تقيس نسبة الملاءة المالية نسبة المساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من المجموع مواردها

الجدول رقم (10): حساب نسبة الملاءة المالية

2015	2014	طريقة حسابها	النسبة
33.86	%35.89	(رأس المال + المؤونات + المؤونات التقنية) / الديون التقنية	هامش الملاءة
33.48	%36.45	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	كفاية الأموال الخاصة
28.93	%28.97	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمر	

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة، وهي قادرة نسبياً على تغطية التزاماتها بأموالها الخاصة، مما ينعكس على ثقة المؤمن لهم في سداد الاخطار التي تلحق بهم اذا ماتعرضت الشركة لزامات مالية.

نلاحظ ان الشركة تتوفر عليها هامش الامان معتبر بحيث يضمن مواجهة الخطر.

الخلاصة

تعتبر مؤشرات ومعايير تقييم الأداء المالي أهم أداة يتم من خلالها قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المسطرة وفق استراتيجية المتبعة لدى المؤسسة ومن هنا يضح لنا أن التقييم المالي يلعب دور هام شركات التأمين وذلك من خلال اعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للشركة التأمين كما يمكن الأطراف المهمة بجانب المالي للشركة واتخاذ قرارات صحيحة

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين (saa)، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى فعالية معايير ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، حتى تكون في أي لحظة مستعدة لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن لهم ، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، انطلاقا من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب و الأدوات المشار إليها في المقدمة .

بحيث إن شركات التأمين تلعب دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة ، لما تقوم به من دور مزدوج ، فهي تقوم بحماية الأفراد و المنشآت ضد مختلف الأخطار ، وأيضا لها دور في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار لهذا فان دراسة وضعية المالية للمؤسسة أصبح من الأمور الواجبة و الضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم و ضمان نجاح نشاط الشركات التأمين واستمراريتها ،من خلال إتباع مختلف معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي .

ومن خلال الدراسة الميدانية التي انحصرت في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين saa ، أين قمنا باستعمال النسب المالية والمؤشرات كأداة عملية ،توصلنا إلى نتائج تقارن مع الفرضيات البحث وتثبت الإجابات الصحيحة .

النتائج:

من خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة في هذا البحث اتضح لنا :

- شركة التأمين هي مؤسسة مالية وغير مصرفية تقوم بدور مزدوج ،حماية الأفراد من الأخطار ، تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال استثماراتها.

- يقوم تقييم الأداء المالي على أساس الاعتماد على مجموعة من معايير ومؤشرات التحليل المالي أو بما يسمى بالنسب المالية ، وطرق علمية وعملية دقيقة، يجب إتباعها لتعطي عملية التقييم الفعالية المثلى، وتصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة وصحيحة .

- التحليل المالي هو احد أساليب تقييم الأداء المالي، يقوم بالمقارنة النتائج مع الموارد المستخدمة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة .

توصيات الدراسة: على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- على المؤسسة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لان هذا يساعد على زيادة المردودية المالية والاقتصادية .
- وجوب توافق المؤسسة بين السيولة المتحصل عليها و الالتزامات التي على عاتقها، لكي لا تقع في حالة العسر المالي.
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضعية المالية الحقيقية ، بغرض رسم سياسات مستقبلية لمساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية، وذلك بإرساء نظام محاسبي فعال تغلب عليه الحقيقة الاقتصادية على الظاهر القانوني.

المراجع

الآيات القرآنية:

- سورة قريش: الآية 3.
- سورة البقرة : الآية 125.

الكتب:

- أبو قاسم محمد سايح، "برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية"، الخرطوم، مكتبة الإدارة العامة، 2003.
- أحمد صلاح عطية، "محاسبة شركات التأمين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- أحمد نور وآخرون، "محاسبة المنشآت المالية"، دار النهضة، بيروت، 1986.
- أسعد حميد العالي، "الإدارة المالية أسس عملية تطبيقية"، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010.
- إبراهيم أبو النجا، "الأحكام العامة، طبقاً لقانون التأمين و التأمين الجديد"، الجزء الأول، دار النشر، 1989.
- إدريس ثابت عبد الرحمان و المرسي جمال الدين محمد، "الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- توفيق محمد عبد المحسن، "تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- حديدي معراج، "مدخل لدراسة القانون التجاري"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

- حنفي عبد الغفار، "أساسيات تمويل المالي ودراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- خلدون إبراهيم شريفات، "إدارة وتحليل المالي"، دار وائل للنشر، 2001.
- شماخي حمزة و إبراهيم الجزراوي، "الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- عبد الله الطاهر، "النقود و البنوك و المؤسسات المالية"، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، إمارات، 2006.
- عدنان تايه النعيمي، "الإدارة المالية النظرية و التطبيقية"، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2008
- عبد الغني دادان، محمد الأمين كماسي، "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
- فاطمة مروة، "فنون التجارية"، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1993.
- فاضل محمد نوري الشمرى، "النقود و المصارف"، مديرية دار الكتب، مصر، 1995.
- لسوس مبارك، "تسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004.
- محمد العامري وعالي إبراهيم، "الإدارة المالية"، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، 2001.
- محمد بوتين، "محاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- مختار محمد الهانسي، مقدمة في الخطر و التأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992.
- محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن 2010.
- منير ابراهيم هندي، "ادارة التسويق و المنشآت"، منشأة المصارف، مصر، 1996.

- عبد الغني دادان، محمد الأمين كعاسي، "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، منهج علمي وعلمي متكامل، الوراق للطباعة والنشر عمان الأردن، 2004.

الكتب المترجمة:

- جورج إيجاد، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة، محمد توفيق البلقاني و آخرون، دار المريخ، مصر، 2006.

المذكرات:

- أنيسة بوطراح، حسنيه باديس، دور شركة التأمين في الاقتصاد الوطني، مذكرة نيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2009.

- أقاسم نوال، دور نشاط تأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الوطنية للتأمين saa، مذكرة ماجيستر، دفعة 2001.

- حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa، مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة الأعمال، جامعة شلف الجزائر، 2007.

- عبد الصامد كاتش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية 2013.

- طبائية سليمة، دور محاسبة شركة التأمين في القرارات وفق معايير إبلاغ المالي الدولية، رسالة الدكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بويرة، 2013.

- مفاتيح فاطمة الزهراء، تسيير مخاطر الاستغلال وأثارها على أداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة 2001.

المواد القانونية:

- مادة 619 من القانون المدني الجزائري.

المواقع الالكترونية:

www.badre.com.